

## تدليس الشيوخ وعلاقته بالجهالة

د. عبد السلام أبو سمحة \*

تاريخ قبول البحث: ٢٥/٤/٢٠١٠م

تاريخ وصول البحث: ١٦/٧/٢٠٠٩م

### ملخص

علوم الحديث علوم مترابطة بفرع بعضها بعضاً. ويحتاج المرء في إدراكها للكشف عن كوامن وأسرار هذه العلاقات، والتي على ضوءها يستطيع الباحث والناظم أن يعقد لها حبل لؤلؤ ينظمها جميعها في فهم مترابط متكامل. من هنا جاء هذا البحث ليكشف عن أغوار العلاقة بين تدليس الشيوخ والجهالة التي يوصف بها جملة من الرواة. ليقف البحث أمام سؤال مهم: هل لتدليس الشيوخ أثر في جهالة الرواة؟ حتى نتمكن من ضمه إلى جملة الأسباب المؤدي بالضرورة وجودها إلى جهالة في الرواة عيناً وحالاً أو عيناً دون حال أو العكس. وتوصل البحث بعد دراسة متأنية في أقوال النقاد وتطبيقاتهم، وجولة في الخلاف بين أهل المصطلح إلى وجود علاقة بين تدليس الشيوخ و جهالة الرواة مفادها: أن تدليس الشيوخ كان سبباً من أسباب جهالة الرواة مما يحتم على الناظرين في الجهالة مراعاة هذه العلاقة.

### Abstract

Sciences of hadith consist of interrelated branches. Researchers must understand the interrelations and connections between these branches to form an overall comprehensive awareness of these interrelations.

The present paper tackles the connection between hiding the real identity of hadith narrators and their unreliability . It investigates the following question: Does hiding the real identity of narrators affect their authenticity? The answer to this question can be added to the reasons behind some narrators' being unauthenticated weather that was related to the narrator himself or hadith scholars' evaluation.

The researcher concluded after reviewing the sayings and practical applications of hadith critics that there was a relation between hiding the real identity of hadith narrators and their authenticity. It was found out that such hiding of identity was one of the reasons that these narrator were classified as unreliabe . Scholars studying narrators' authenticity must take this relation into consideration.

### المقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً كما أمر، والصلاة والسلام على خير من اصطفى من البشر، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم وسار على دربهم إلى يوم الحشر، وبعد:

فإن دراسة علم المصطلح ومباحثه أمر في غاية الأهمية؛ ذلك أنه يوقف النظر على الجهود العظيمة التي بذلها المحدثون للذب عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم على اختلاف أزمانهم وأماكنهم، في منهج علمي تكاملت حلقاته باختلاف مراحلها وتعدد مناهجه.

ولعل من أهم ما يتعلق بالمصطلح ما ينشأ عنه من

\* أستاذ مساعد، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي الإمارات.

دراسات تتناول العلاقة بين أنواعه المختلفة المتعددة، ذلك أن التعامل المجرد معها يتقل كاهل الناظر والدارس، لكن البحث في ترابطها، ومن ثم وضعها في حلقات متصلة يفضي بعضها إلى بعض فتدل على سر تنوعها وتعددتها، الأمر الذي يسهل ختاماً دراستها وبحثها.

يتطرق هذا البحث إلى العلاقة الجامعة بين نوعين من أنواع علوم المصطلح هما: التدليس، وعلى وجه الخصوص بتدليس الشيوخ. والجهالة التي يوصف بها الرواة، ومن ثم يتساءل الباحث: ألتدليس الشيوخ علاقة بالجهالة التي وصف بها بعض الرواة، ولا سيما شيوخ المدلسين لهذا النوع من التدليس، أم

لا علاقة بينهما؟ وتحتم الإجابة عن هذا السؤال الوقوف على موضوع تدليس الشيوخ، ثم علاقته بالجهالة. وسيتناول في مبحثين هما:

- **المبحث الأول: تدليس الشيوخ:** ويتناول البحث فيه المسائل الآتية: تعريف تدليس الشيوخ لغة واصطلاحاً، ثببان الخلاف الحاصل فيه مع الوقوف على الرأي الراجح، ثم أسبابه وأشهر من عرف به، مع الكشف عن طريقتهم في تغيير الأسماء أو الكنى وتركيبها، وأخيراً بيان أثر تدليس الشيوخ في أنواع علوم الحديث.

- **المبحث الثاني: علاقة تدليس الشيوخ بالجهالة:** ويتطرق البحث فيه للمسائل الآتية: تعريف المجهول وموجز أنواعه، آراء العلماء في العلاقة بين تدليس الشيوخ والجهالة، الوقوف على الأمثلة العملية في هذا السياق، وأخيراً الكشف عن صور العلاقة بين تدليس الشيوخ والجهالة.

### المبحث الأول: تدليس الشيوخ.

#### • أولاً : تعريف تدليس الشيوخ:

- **لغة:** يدور المعنى اللغوي للتدليس حول المخادعة في تغطية عيب وكتمانه. ويتضح ذلك في قول ابن فارس: "الدال واللام والسين أصل يدل على ستر وظلمة"<sup>(١)</sup>. وقال ابن منظور: "والمُدَالَسَةُ المُخَادَعَةُ... ودَلَسَ في البيع وفي كل شيء إذا لم يبين عيبه، وهو من الظلمة. والتدليس في البيع كتمان عيب السلعة عن المشتري. قال الأزهري: ومن هذا أخذ التدليس في الإسناد"<sup>(٢)</sup>. من هنا قال ابن حجر في التدليس: "كأنه أظلم أمره على الناظر لتغطيته وجه الصواب فيه"<sup>(٣)</sup>.

- **التعريف الاصطلاحي:** اهتم علماء المصطلح بالتدليس على وجه العموم، فأفرد الحاكم له نوعاً<sup>(٤)</sup> والخطيب باباً<sup>(٥)</sup>. ثم جاء ابن الصلاح فخصه بالنوع الثاني عشر من أنواع علوم

الحديث، مبيناً أنواعه المختلفة ممثلاً لها بما يقتضيه المقام. من هنا جاء الاهتمام به على اعتباره نوعاً من أنواع التدليس؛ فتعرضوا لمسائله المتعددة وكان أهمها ضبطهم لمعناه. لكن لعملهم يجدهم ذهبوا إلى تعريفه بتعريف عام نص عليه الخطيب أصالةً، وذكره وابن حبان والحاكم في حديثهما عن أنواع الضعيف والتدليس. ثم تعددت صورته المندرجة في التعريف العام؛ فنزل تعريف ابن الصلاح ومن تبعه على واحدة منها. ونزل تعريف ابن كثير ومن تبعه على الصورة الأخرى. وكلاهما لا يخرج عما قرره الخطيب وصحبه. وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

#### التعريف الاصطلاحي العام لتدليس الشيوخ:

قال الخطيب البغدادي: "هو أن يروي المحدث عن شيخ سمع منه حديثاً فغير اسمه أو كنيته أو نسبه أو حاله المشهور من أمره لئلا يعرف"<sup>(٦)</sup>. وقال ابن حبان: "أقوام ثقات كانوا يروون عن أقوام ضعفاء كذابين، ويكونون حتى لا يعرفوا"<sup>(٧)</sup>. ووقف الحاكم الجنس الرابع من المدلسين فقال: "قوم نلسوا أحاديث رويها عن المجروحين فغيروا أساميهم وكناهم كي لا يعرفوا"<sup>(٨)</sup>.

**قلت:** فهذه الأقوال توقفنا على تغيير في اسم الراوي من المدلس كي لا يعرف، غير أن التعريف لم ينص على آلية تغيير الاسم، وهي التي لا تخرج عن صورتين هما: إما أن يُغَيَّرَ إلى ما لا يعرف به الراوي، أو أن يغير إلى ما عرف به لكنه لم يشتهر عنه، وبين الحالين فرق لا يخرجهما عن المفهوم العام الذي قرره الخطيب البغدادي. وقد نص ابن حجر على هذا الفرق فقال: "ليس قولها أي ابن الصلاح بما لا يعرف به قيداً فيه بل إذا ذكره بما يعرف به، إلا أنه لم يشتهر به كان ذلك تدليساً"<sup>(٩)</sup>. قلت: فلو لم يكن بينهما فرق لما نص عليه ابن حجر، واضطر أن يوضح عدم القيد فيه. ونفصل الصورتين على النحو الآتي:

**الصورة الأولى:** أن يخترع المُدلس للراوي اسماً أو كنيةً أو لقباً أو نسباً لا يعرف به. ويوضح هذه الصورة الأمثلة الآتية:

- ما قيل في محمد بن سعيد المصلوب؛ قال أبو طالب بن سودة: "قلب أهل الشام اسمه على مائة وكذا وكذا أسماء قد جمعتها في كتاب" (١٠). وقال ابن حجر فيه: "وقد ينسب لجدّه. قيل: إنهم قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى" (١١). وقال ابن الجوزي فيه: "قد قلب خلق من الرواة اسمه، وبهروجا في ذكره، والعنب عليهم في ذلك شديد، والإثم لهم لازم؛ لأنّ من دلس كذاباً فقد أثر أن يؤخذ في الشريعة بقول باطل" (١٢). وقال ابن سبط العجمي: "وقد غيروا اسمه سترا له وتدلّيساً لضعفه" (١٣). فهذا الراوي لا يمكن أن يكون له أكثر من مائة اسم اشتهر بواحد ولم يشتهر بالأخرى منها، إنما الذي صنعه المدلسون هو اختراع هذه الأسماء له فهي لا تعرف له. وممن فعل ذلك مروان بن معاوية الفزاري؛ وقد ذكره ابن معين في قوله: "وكان يحدث عن محمد بن سعيد الذي كان صلب، وهو يُكنّى اسمه فكان يقول حدثنا محمد بن أبي قيس لكيلا يعرف" (١٤). وقال: "كان مروان بن معاوية يغيّر الأسماء يُعَمّي على الناس" (١٥).

- قول الكلبي: "قال لي عطية كنيته بأبي سعيد، فأنا أقول حدثنا أبو سعيد" (١٦). قلت: فهو لا يعرف بهذه الكنية البتة؛ إنما اخترعها عطية.

**قلت: وعلى هذا يحمل تعريف ابن الصلاح له:**  
"أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكنّيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف" (١٧). وهذا عين ما ذهب إليه العراقي بقوله: "وهو أن يصف المدلس شيخه الذي سمع ذلك الحديث منه بوصف لا يعرف به من اسم أو كنية أو نسبة إلى قبيلة أو بلد أو

صنعة أو نحو ذلك كي يورع الطريق إلى معرفة السامع له" (١٨).

**وتبع ابن الصلاح كثير ممن جاء بعده:** النووي والسيوطي (١٩)، والذهبي (٢٠)، وسبط ابن العجمي (٢١)، وابن الملقن (٢٢)، والجزائري (٢٣)، والتهانوي (٢٤)، وعتر (٢٥) وآخرون.

**الصورة الثانية:** أن يغيّر المدلس الراوي ويأتي ببعض ما عرف به لكنه لم يشتهر. ومن الأمثلة على ذلك:

قول ابن مهدي في هشيم: "أعياني هشيم عن أبي إسحق الكوفي حتى قال في شيء عن عكرمة قال علي. كنا نظنه عبد الله بن ميسرة أبو ليلى، كناه ببعض بنيه" (٢٦). قلت: فهذا غير اسمه لكنه لم يخترعه إنما كناه بما لا يشتهر به من بنيه، فهو مختلف عن الصور السابقة، لكنه متفق مع التعريف العام.

وقول ابن حبان: "محمد بن السائب الكلبي كنيته أبو النضر من أهل الكوفة، وهو الذي يروي عنه الثوري ومحمد بن إسحاق ويقولان حدثنا أبو النضر حتى لا يعرف" (٢٧).

وقول ابن عدي: "كان شيبان بن فروخ إذا حدث عن عثمان بن مقسم قال ثنا أبو سلمة يكنّيه لضعفه" (٢٨). قلت: فهما معروفان مشهوران بالاسم وغير مشهوران بالكنية لكنها تعرف لهما، فالمُدلس لم يخترعها لهما.

وقال الصنعاني: "كقول الخطيب أخبرنا علي بن أبي علي البصري ومراده بذلك أبو القاسم علي بن أبي علي الحسن بن علي التتوخي وأصله من البصرة، فقد ذكره بما يعرف به، لكنه لم يشتهر بذلك، وإنما اشتهر بكنيته واشتهر أبوه باسمه واشتهرا بنسبتهما إلى القبيلة لا إلى البلد. ولهذا نظائر كصنيع البخاري في الذهلي فإنه تارة يسميه فقط فيقول حدثنا محمد بن عبد الله فينسبه إلى جده، وتارة يقول محمد بن خالد فينسبه إلى والد جده، وكل ذلك صحيح إلا أن شهرته بمحمد بن يحيى الذهلي والله الموفق" (٢٩).

وكذا قول إبراهيم بن أبي يحيى في ابن جريج: "نسبني إلى جدي من قبل أمي إبراهيم بن أبي عطاء"<sup>(٣٠)</sup>. فهو غير مشتهر بنسبته إلى جده لأمه، لكن المرء قد ينسب هذه القضية.

**قلت: وعلى هذا يحمل تعريف ابن كثير:** "الإتيان باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به"<sup>(٣١)</sup>. وقال: "وأكثر ما يقع ذلك من المدلسين، يُغربون به على الناس، فيذكرون الرجل باسم ليس هو مشهوراً به، أو يكونه، ليهيموه على من لا يعرفها، وذلك كثير"<sup>(٣٢)</sup>. وكذلك في قول ابن حجر: "وأما تدليس الشيوخ فهو أن يصف شيخه بما لم يشتهر به من اسم أو لقب أو كنية أو نسبة"<sup>(٣٣)</sup>. وتبع ابن كثير وابن حجر: ابن جماعة<sup>(٣٤)</sup>، وزكريا الأنصاري<sup>(٣٥)</sup>، والقاري<sup>(٣٦)</sup>، والأهل<sup>(٣٧)</sup>.

**وخلاصة القول فيه:** ان لا خلاف بين تعريف ابن الصلاح ومن تبعه وابن كثير ومن تبعه فكل واحد يمثل صورة من صور تدليس الشيوخ؛ وليبقى تعريف الخطيب جامعاً لها. لكن لا مانع من الدمج بين الصورتين لنخرج بتعريف أكثر تفصيلاً؛ فنقول تدليس الشيوخ هو: "أن يذكر المدلس شيخه بما لا يعرف به، أو بما لا يشتهر به؛ من اسم أو كنية أو نسبة إلى قبيلة أو بلد أو صناعة".

• ثانياً: الأسباب الداعية لتدليس الشيوخ، وأشهر من عرف به.

تحدث العلماء عن الأسباب والأغراض التي لجأ المدلسون لتدليس الشيوخ لأجلها، ودارت آراؤهم حول الاعتبارات الآتية<sup>(٣٨)</sup>:

١. إيهام الرواية عن الصحابة والثقات: ومثاله قول أحمد: "بلغني أن عطية كان يأتي الكلبى فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد"<sup>(٣٩)</sup>. قال الخطيب معقلاً على ذلك: "الكلبي يكنى أبا النضر، وإنما غير عطية كنيته

ليوهم الناس أنه يروي عن أبي سعيد الخدري التفسير الذي كان يأخذه عنه"<sup>(٤٠)</sup>. انظر كذلك المثال التاسع من هذا البحث.

٢. ضعف الراوي: كأن يكون الشيخ ضعيفاً أو متروكاً: وأمثلة ذلك كثيرة سيأتي عرض كثير منها في هذا البحث؛ كبحر السقاء: "كان الثوري إذا روى عنه يقول: حدثني أبو الفضل حتى لا يعرف"<sup>(٤١)</sup>.

٣. الرتبة الزمنية: كأن يكون شيخه صغيراً، أو أن يروي عن نظرائه في السن. وهذا واضح في قول الدارقطني في حق مروان بن معاوية الفزاري: "يروي عن نظرائه في السن ومن دون سنه فيذكرهم بكنى آبائهم"<sup>(٤٢)</sup>.

٤. لشيء وقع بين المدلس وشيخه: ومثاله قول الزركشي: "روى عنه أي الذهلي البخاري في الصحيح (ولا يصرح) بنسبه بل ينسبه مرة إلى جده ومرة إلى جد أبيه وإنما فعل ذلك للفتنة الواقعة بينه وبينه"<sup>(٤٣)</sup>.

٥. الإغراب على غيره: كأن يشارك غيره في الشيخ؛ فيدلسه للإغراب.

٦. بيان كثرة الرواية: ويقع ذلك لإيهام الرواة كثرة الشيوخ عند المدلس. أو يقع التغيير للشيخ الذي أكثر عنه فلا يحب تكرار الرواية عنه.

٧. امتحان الأذهان في استخراج التدليسات، وإلقاء ذلك إلى من يُراد اختبار حفظه ومعرفته بالرجال، كما نص عليه ابن دقيق العيد<sup>(٤٤)</sup>.

واشتهر بهذا النوع من التدليس طائفة من الرواة، حتى قال ابن حجر: "أما تدليس الشيوخ فلا تحصي أسماء أهل"<sup>(٤٥)</sup>. ومن أشهر من فعله:

- الثوري: قال ابن حبان: "إذا حدث عن الضعفاء كناهم حتى لا يعرفوا"<sup>(٤٦)</sup>.
- بقية بن الوليد: قال ابن المبارك: "نعم الرجل بقية لولا أنه كان يكنى الأسامي ويسمي الكنى". وقال:

وكنيته أبو وهب وهو أسدي، فكان بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو ونسبه إلى بني أسد لكيلا يظن به<sup>(٥٦)</sup>.

٣. **التكنية بولد غير معروف**، مثاله ما قاله الخطيب في محمد بن السائب: "هو أبو هشام الذي روى عنه القاسم بن الوليد الهمداني. وكان للكليبي ابن يسمى هشاماً فكانه القاسم به في روايته عنه"<sup>(٥٧)</sup>. وكذا قول المزي في عبد الله بن ميسرة أبو ليلي الحارثي الكوفي: "كان له ابن اسمه إسحاق فكان هشيم يكنيه به وربما كناه أبا عبد الجليل"<sup>(٥٨)</sup>. قلت: فكلاهما لا يعرفان بهذه الكنية بالنسبة إلى هذا الولد.

٤. **التدليس بالتصغير أو التكبير للأسماء**، ومن ذلك: قال ابن الجوزي: "نفع بن الحارث أبو داود الأعمى الكوفي ويقال له السبيعي؛ لأنه مولا هم يروي عن أنس وقد دلّسه بعض الرواة فقال: "نافع بن أبي نافع". كذبه قتادة وقال يحيى: ليس بشيء. وقال مرة: لم يكن ثقة. وقال النسائي والفلاس والدارقطني متروك. وقال أبو زرعة: لم يكن بشيء"<sup>(٥٩)</sup>. وقال ابن حجر: "وقرأت بخط الذهبي دلّسه بعض الرواة فقال نافع بن أبي نافع"<sup>(٦٠)</sup>. قلت: فالتدليس في هذا الراوي وقع من وجهين الأول على اعتبار التكبير للاسم المصغر وهو تكبير نافعاً نافعاً هذا أولاً، أما التدليس الآخر فوقع بتكنية الحارث بأبي نافع.

٥. **التدليس على غير قياس وهذا أصعبه**، فلا ينسب إلى جد ولا يكنى بأحد ولده. ولا ينسب إلى أصل أو حرفة أو صنعة؛ ومن الأمثلة على ذلك:

قال أبو زرعة: "قلت لابن نمير: شيخ يحدث عنه الحماني يقال له علي بن سويد؟ فقال: لم تقطن من هذا؟ قلت: لا. قال: هذا معلى بن هلال جعل الحماني معلى علياً ونسبه إلى جده وهو معلى بن هلال بن سويد"<sup>(٦١)</sup>. قلت: فالنسبة إلى جده تدليس على قياس،

"أعياي بقية كان يسمى الكنى ويكنى الأسامي، قال حدثني أبو سعيد الوحاظي فإذا هو عبد القوس"<sup>(٤٧)</sup>.

- **مروان بن معاوية الفزاري**: قال ابن معين: "والله ما رأيت أحيل للتدليس منه"<sup>(٤٨)</sup>.
- **ابن جريج**: قال إبراهيم بن أبي يحيى: "وأما ابن جريج فإني حدثته من مات مرابطاً مات شهيداً فحدثتني من مات مريضاً مات شهيداً ونسبني إلى جدي من قبل أمي إبراهيم بن أبي عطاء"<sup>(٤٩)</sup>. وغيرهم كثير<sup>(٥٠)</sup>.

#### • ثالثاً: طرق المدلسين في تغيير الأسماء وإبتكارها.

الناظر في تدليس الشيوخ والمدلسين والمدلسين يعجب القدرة المدلسين الفائقة في تركيب الأسماء أو الكنى واختراعها. ولهم في ذلك طرق متعددة منها:

١. **النسبة إلى الجد**: فقد ينسب الراوي إلى جده دون النسبة إلى أبيه. ومن صورته:
  - نسبته إلى جده القريب: ومن أمثلته ما قاله ابن حجر: "محمد بن قيس هو محمد بن سعيد ابن قيس المعروف بالمصلوب، نسب إلى جده"<sup>(٥١)</sup>.
  - نسبته إلى جده البعيد: ومن أمثلته: قول ابن أبي حاتم في إبراهيم بن محمد بن الحارث ابن أسماء ابن خارجة بن حصن بن حذيفة أبو إسحاق الفزاري<sup>(٥٢)</sup>: "روى عنه مروان بن معاوية ونسبه إلى جده فقال حدثنا إبراهيم بن أبي حصن".<sup>(٥٣)</sup>
  - وكذا قول ابن حجر: "عبد الله ابن مرزوق روى عنه أبو الحسين بن المظفر قال الخطيب هو عبد الباقي بن قانع، دلّسه ابن المظفر فسماه عبد الله ونسبه إلى أحد أجداده"<sup>(٥٤)</sup>.
  - نسبته إلى جد أمه: ومن أمثلته: قول إبراهيم بن أبي يحيى في ابن جريج: "نسبني إلى جدي من قبل أمي إبراهيم بن أبي عطاء"<sup>(٥٥)</sup>.
٢. **النسبة إلى أصل قوم الرجل دون أن يعرف بذلك**. ومثاله ما قاله أبو حاتم: "عبيد الله بن عمرو

أما تغير معنى علياً فهو تدليس على غير قياس، فلم يفتن أبو زرعة الرازي له؛ وهو من هو!

تكنية ابن جريج إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى بأبي الذئب: هذه التكنية على غير قياس فليس من بنيه من سمي بذلك. والحقيقة أنني لم أقف على السر في هذه التكنية، ولا نص عليها أحد من العلماء؛ فلو كانت على قياس لذكروه كعادتهم. من هنا وجدناها غابت على غير واحد من العلماء، وسيأتي تفصيل القول فيه قريباً.

ما دلّسه مروان الفزاري لحبيب بن حسان الكوفي؛ قال الخطيب: "وهو حبيب بن أبي هلال الذي روى عنه مروان بن معاوية"<sup>(٦٢)</sup>. قال يحيى: "حبيب ابن حسان بن أبي الأشرس هو حبيب بن أبي هلال يروى عنه مروان الفزاري وليس هو بشيء"<sup>(٦٣)</sup>. قلت: وقد بحثت ملياً في السر في هذه النسبة من مروان الذي عرف عنه تدليس الشيوخ، فليس في اسم حسان واسم أبيه وجده ما يوحي بهلال فهو: حبيب بن حسان بن المنذر بن عمار، أبي الأشرس الأسدي<sup>(٦٤)</sup>.

• رابعاً: أثر تدليس الشيوخ في أنواع علوم الحديث الأخرى.

تأثرت بعض مباحث علم المصطلح بتدليس الشيوخ، وعلى الأخص ما يتعلق بالرجال وأسماءهم ومنها:

§ تعدد أسماء الرواة: كان لتدليس الشيوخ دور بارز في تعدد أسماء الرواة، قال ابن الصلاح موضعاً ذلك: "معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة فظن من لا خبرة له بها أن تلك الأسماء أو النعوت لجماعة متفرقين، هذا فن عويص والحاجة إليه حاقة وفيه إظهار تدليس المدلسين فإن أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم"<sup>(٦٥)</sup>. من هنا ندرك أن معرفة الأسماء المختلفة للرواة توقفت على تدليس المدلسين في شيوخهم.

§ التخليط بين الرواة الضعفاء والثقات: والذي يقع لغير واحد من المحدثين، قال ابن حبان مبيناً ذلك في حديثه عن تدليس الشيوخ: "قربما أشبه كنية

كذاب كنية ثقة، فيتوهم المتوهم أن راوي هذا الخبر ثقة فيحملون عليه، وليس ذلك الحديث من حديثه. ومن أعمالهم بمثل هذا من هذه الأمة الثوري. كان يحدث عن الكلبي ويقول: حدثنا أبو النضر فيتوهم المستمع أنه أراد به سعيد بن أبي عروبة أو جرير بن حازم"<sup>(٦٦)</sup>.

قلت: وهذه الآثار محط اتفاق بين العلماء؛ بيد أنهم اختلفوا في أثره على الجهالة. فهل انعكس تدليس الشيوخ في بعض صور جهالة الرواة؟ أم إن الأمر لا علاقة له بالجهالة؟ هذا ما سيجيب عنه المبحث الثاني.

المبحث الثاني: علاقة تدليس الشيوخ بالجهالة.

#### • أولاً: تعريف المجهول.

اهتم المحدثون بالرواة على اعتبارهم عنصراً هاماً من عناصر الحكم على المرويات، من هنا برزت العلوم التي تخدم الرواة والتي تبين ذواتهم ومنازلهم سعياً للحكم عليهم، وبرز في هذا السياق نقد الرواة بالجهالة والتي تعد مثمنة في الرواة إن وجدت فيهم. ولما كان بحثنا متجهاً للكشف عن علاقة تدليس الشيوخ بالجهالة كان حرياً بالبحث أن يبين الجهالة التي للتدليس علاقة بها؛ تنقسم الجهالة إلى أقسام ثلاثة كما ذكرها ابن الصلاح: مجهول العين، مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، ومجهول العدالة باطناً لا ظاهراً<sup>(٦٧)</sup>.

غير أن ما يعنينا في هذا البحث إنما هو نوع من أنواعها هو جهالة العين؛ التي عرفها غير واحد من علماء الاصطلاح نجملاً أقوالهم على النحو الآتي: قال الخطيب (ت: ٤٦٣هـ): "المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد"<sup>(٦٨)</sup>. وقال ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ): "كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول"<sup>(٦٩)</sup>. وقال ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ): "إن سمي وانفرد واحد عنه فمجهول العين"<sup>(٧٠)</sup>. وقد كشف السبكي (ت: ٧٥٦هـ)



- واللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ) من بعده أن جهالة العين هي الغالبة في اصطلاح أهل هذا الشأن عند إطلاقهم المجهول<sup>(٧١)</sup>.
- وقد اختلف المحدثون في حكم مثل هذا النوع من الجهالة قبولاً ورداً وقد بين هذه الآراء غير واحد من أهل الاصطلاح؛ ذكرها ابن الملقن بقوله: "وحاصل ما في جهالة العين خمسة أقوال أصحابها عدم قبوله، وثانيها نعم وهذا قول من اكتفى بالإسلام خاصة، ثالثها إن كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل كابن مهدي واكتفينا في التعديل بواحد قبل وإلا فلا، ورابعها إن كان مشهوراً في غير العلم بالزهد أو النجدة قبل وإلا فلا وهو قول ابن عبد البر، خامسها سلف". وقد ذكرها الصنعاني مبيناً الخامس الذي أحال ابن الملقن الحديث فيه إلى ما سلف وزاد من عنده قولاً سادساً قال: إن زكاة.... أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه قبل... وهو اختيار أبي الحسن بن القطان في كتابه المسمى ببيان الوهم والإيهام. والقول السادس إن كان مجهول العين صاحبياً قبل لما يأتي من القول بأن الصحابة كلهم عدول<sup>(٧٢)</sup>.
- واختلفوا أيضاً فيما ترفع به الجهالة، وجاءت أقوالهم على النحو الآتي:
- الرأي الأول: ترفع الجهالة برواية اثنين عنه. وذهب هذا المذهب غالب أهل الحديث؛ قال الدارقطني مبيناً ذلك: "وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان رواه عدولاً مشهورين، أو رجل قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة وصار حينئذ معروفاً<sup>(٧٣)</sup>. وممن ذهب هذا المذهب:
- قال الذهلي: "إذا روى عن المحدث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة"<sup>(٧٤)</sup>.
- وقال البزار: "حفص بن أبي حفص الذي روى عنه موسى بن أبي عائشة هذا فقد روى عنه السدي وموسى بن أبي عائشة فقد ارتفعت جهالته"<sup>(٧٥)</sup>.
- وجاء أيضاً عن الخطيب والبيهقي والسبكي<sup>(٧٦)</sup> وغيرهم.
- الرأي الثاني: ترفع الجهالة برواية ثلاثة عنه، ونقل هذا عن ابن عبد البر أنه قال: "من روى عنه ثلاثة وقيل اثنان وليس بمجهول"<sup>(٧٧)</sup>. قلت: هذا الكلام ليس بدقيق عن ابن عبد البر ذلك أن كلامه إنما جاء في حديثه عن عبد الرحمن بن يزيد الأنصاري الذي وصف بالمجهول، فقال: "قد روى عنه رجال كبار موسى بن عقبة وبكير بن الأشج وعمرو بن يحيى وأسامة بن زيد الليث وقد روى عنه ثلاثة وقد قيل رجلان فليس بمجهول"<sup>(٧٨)</sup>. فكلامه هنا إنما يصف حالة الراوي ويبين أن الرواة عنه ثلاثة وقبل اثنان، لا أن الذي ترتفع به الجهالة ثلاثة أو اثنان كما يوهم قول اللكنوي.
- الرأي الثالث: ترفع الجهالة متى عرفت عدالة الراوي، جاء هذا الرأي عن أبي العباس القرطبي؛ قال: "الحق أنه متى عرف عدالة الراوي قبل خبره، سواء روى عنه واحد أو أكثر، وعلى هذا كان الحال في العصر الأول من الصحابة وتابعيهم إلى أن تنطع المحدثون"<sup>(٧٩)</sup>.
- ثانياً: آراء العلماء في العلاقة بين تدليس الشيوخ وجهالة العين.
- على ضوء ما سبق من تعريف تدليس الشيوخ وجهالة العين نقف الآن على العلاقة بينهما؛ فبعد البحث المتأن والتحري الدقيق نقف للعلماء في هذه المسألة على رأيين هما:
- الرأي الأول: وهو رأي جمهور العلماء: أن تدليس الشيوخ يؤدي في بعض حالاته إلى جهالة في الشيوخ المدلسين.
- وقد ذهب هذا المذهب كثير من العلماء، ومنهم:
- وكيع (ت: ١٩٧هـ)؛ قال: "من كنى من يعرف بالاسم، أو سمي من يعرف بالكنية فقد جهل

- العلم<sup>(٨٠)</sup>. قلت: فأني جهالة قصد وكيع؟ وهل من جهالة في هذا العمل أسوأ من جهالة عين الراوي؟! -
- ابن حبان (ت: ٣٥٤هـ)؛ وبظهر ذلك في قوله ترجمة بحر السقاء: "كان الثوري إذا روى عنه يقول: حدثني أبو الفضل حتى لا يعرف"<sup>(٨١)</sup>. وقوله لا يعرف أي يصيره مجهول عين.
- الخطيب (ت: ٤٦٣هـ)؛ قال: "وفي الجملة فإن كان من روى عن شيخ شيئاً سمعه منه وعدل عن تعريفه بما اشتهر من أمره، فخفي ذلك على سامعه، لم يصح الاحتجاج بذلك الحديث للسامع، لكون الذي حدث عنه في حاله ثابت الجهالة، معدوم العدالة، ومن كان هذا صفته فحديثه ساقط والعمل به غير لازم"<sup>(٨٢)</sup>. قلت: فالجهالة هنا جهالة عين.
- ابن الصباغ (ت: ٤٧٧هـ)؛ قال في الراوي المدلس: "إن كان صغيراً كان ذلك رواية عن مجهول لا يجب قبول روايته حتى يعرف من هو"<sup>(٨٣)</sup>. فهو يبين حالة من حالات الراوي الذي غير اسمه، فإن كان صغيراً أدى ذلك إلى جهالة عينه.
- النووي (ت: ٦٧٦هـ)؛ قال: "وهو قبيح مذموم، فإنه يلبس أمره على الناس، ويوهم أن ذلك الراوي ليس هو ذلك الضعيف، فيخرجه عن حاله المعروفة بالجرح المتفق عليه وعلى تركه إلى حالة الجهالة"<sup>(٨٤)</sup>. فهذه جهالة العين المؤدية إلى جهالة الحال.
- ابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ)؛ قال: "وللتدليس مفسدة وفيه مصلحة؛ أما مفسدته فإنه قد يخفى ويصير الراوي مجهولاً. فيسقط العمل بالحديث لكون الراوي مجهولاً عند السامع، مع كونه عدلاً معروفاً في نفس الأمر. وهذه خيانة عظمى ومفسدة كبرى"<sup>(٨٥)</sup>.
- الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)؛ قال: "وقد يؤدي تدليس الأسماء إلى جهالة الراوي الثقة، فيرد خبره الصحيح"<sup>(٨٦)</sup>.
- العراقي (ت: ٨٠٦هـ)؛ قال: "فيه تضيق للمروي أيضاً بأن لا يتنبه له فيصير بعض رواته مجهولاً"<sup>(٨٧)</sup>. وبنحوه قال الزركشي<sup>(٨٨)</sup>. وأيده الصنعاني بعد إيراد قوله: "إن شيخه الذي دلس اسمه لا يخلو إما أن يعرف فيزول الغرر، أو لا يعرف فيكون في الإسناد مجهولاً"<sup>(٨٩)</sup>.
- الرأي الثاني: رأي ابن حجر والذي جاء اعتراضاً على قول ابن الصباغ وابن دقيق العيد في هذه المسألة؛ فأما ابن الصباغ فقال: "وإن كان أي تدليس الشيوخ لا يكون ذلك رواية عن مجهول". قال ابن حجر: "فيه نظر، لأنه لا يصير بذلك مجهولاً إلا عند من لا خبرة له بالرجال وأحوالهم وأنسابهم إلى قبائلهم وبلدانهم وحرفهم وألقابهم وكناهم، وكذا الحال في آبائهم، فتدليس الشيوخ دائر بين ما وصفنا، فمن أحاط علماً بذلك لا يكون الرجل المدلس عنده مجهولاً"<sup>(٩٠)</sup>. وأما ابن دقيق العيد ففي قوله السابق قال ابن حجر: "وقد نازعته في كونه يصير مجهولاً عند الجميع"<sup>(٩١)</sup>. ومما يؤخذ على ابن حجر قول ابن المبارك: "أعياني بقية كان يحدثنا فيقول حدثنا أبو سعيد الوحاظي فإذا هو عبد القدوس"<sup>(٩٢)</sup>. فهذا يدل على أن في الأمر صعوبة لا تترك إلا بالبحث والتحري الشديد. ومن ذلك قول أبي زرعة: "قلت لابن نمير: شيخ يحدث عنه الحماني يقال له علي بن سويد؟ فقال: لم تقطن من هذا؟ قلت: لا. قال: هذا معلى بن هلال جعل الحماني معلى علياً ونسبه إلى جده وهو معلى بن هلال بن سويد"<sup>(٩٣)</sup>. فهل نقول أن ابن المبارك وأي زرعة ممن لا خبرة له بالرجال وأحوالهم؛ فهذا أمر لا يقوله أحد؛ بيد أن ابن حجر كان له رأي آخر في النزعة وشرحها، قال: "ثم الجهالة بالراوي وهي السبب الثامن في الطعن، وسببها أمران، أحدهما أن الراوي قد تكرر نعوته من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة، أو نسب، فيشتهر منها فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض فيظن أنه آخر، فيحصل الجهل



بحاله وصنفوا فيه أي في هذا النوع الموضح لأوهام الجمع والتفريق أجاد فيه الخطيب<sup>(٩٤)</sup>.

**والفصل في هذا الخلاف بين أهل الاصطلاح** هو عمل المدلسين مع شيوخهم، فإن وقفنا على من وصف بالجهالة ثم تبين بعد البحث والتمحيص أنه إنما لم يعرف من تدليس المدلسين، قطع هذا الواقع كل اختلاف. **ذلك أن الفرق واضح بين التضعيف والجهالة، قال النووي في هذا أثر عملهم:** "فيخرجه عن حاله المعروفة بالجرح المتفق عليه وعلى تركه إلى حالة الجهالة التي لا تؤثر عند جماعة من العلماء؛ بل يحتجون لصاحبها، وتقضي توقفا عن الحكم بصحته أو ضعفه عند الآخرين، وقد يعتضد المجهول فيحتج به أو يرجح به غيره أو يستأنس به"<sup>(٩٥)</sup>.

**وقد وقفت على جملة من الأمثلة التي وصف أصحابها بالجهالة** من العلماء أو بعضهم لكن بعد التحري والتدقيق تبين أنهم ليسوا بمجاهيل في أنفسهم؟ إنما نسبوا بذلك لما وقع لأسمائهم أو كناههم أو ألقابهم من تدليس. ولا أزعم استيعاب كل الحالات التي وقع الأمر فيها إنما أذكر ما وقفت عليه حصراً:

#### • ثالثاً: الأمثلة المرجحة لهذه المسألة.

إن الناظر في واقع جملة ممن عرف بتدليس الشيوخ، يجد كثرة في شيوخهم من المجاهيل، غير أن التتبع والتمحيص، يوقفنا على عدد لا بأس فيه من الرواة المجاهيل الذين تبين أنهم ليسوا كذلك، إنما وقع في حقهم تدليس شيوخ، ولأهمية ذلك أسرد في هذا البحث من وقفت عليه، مؤكداً بذلك رأي من أثبت أن تدليس الشيوخ يعد باباً من أبواب الموصلة إلى الجهالة. فأما الأمثلة فهي:

**المثال الأول: محمد بن أبي قيس:** اختلف العلماء فيه بين التجهيل والتعريف به، وذلك بسبب تدليس مروان ابن معاوية الفزاري له، ونرصد ذلك من خلال الآتي:  
**أولاً: جهله الهيثمي وحمد السلفي والألباني، وأليكم تفصيل آرائهم:** قال الهيثمي: "محمد بن أبي قيس ولم

أجد من ترجمه"<sup>(٩٦)</sup>. وقال في موضع آخر: "محمد ابن أبي قيس الشامي ولم أعرفه"<sup>(٩٧)</sup>. ونقل حمدي السلفي في تحقيق للطبراني الكبير ومسند الشاميين قوله دون تعقيب<sup>(٩٨)</sup>، وناقض نفسه في موضع آخر ليثبت أنه المصلوب<sup>(٩٩)</sup>. أما الألباني فقال: "ومحمد بن أبي قيس لم أعرفه". ثم بين احتمالية كونه المصلوب دون جزم<sup>(١٠٠)</sup>.  
**ثانياً:** قال العيني في حديث "أتاكم رمضان؛" الذي رواه مروان عنه: "وفي إسناده محمد بن أبي قيس يحتاج إلى الكشف"<sup>(١٠١)</sup>. وهذا يدل على خفائه عنه، وإلا فما الحاجة للكشف عنه.

**ثالثاً: ما وقع ليحيى بن معين؛ قال الدوري:** "سمعت يحيى يقول: قد حدث مروان عن محمد بن أبي قيس قلت ليحيى محمد بن أبي قيس هذا هو محمد بن سعيد؟ فقال: لا؛ أخبرني رجل من أهل الشام أن محمد بن أبي قيس ليس هو محمد بن سعيد هو رجل آخر"<sup>(١٠٢)</sup>.  
**قلت:** وهذا يناقض ما نقل عن ابن معين من جزمه أنه المصلوب ويظهر ذلك في مسألة أبي شيبه ابن عمي قال: "يا أبا زكريا كيف كان مروان في الحديث؟ فقال: كان ثقة فيما روى عن يعرف. وقال: إنه كان يروي عن أقوام لا يروى عنهم ويغير أسماءهم. وكان يحدث عن محمد بن سعيد الذي كان صلب وهو يكنى اسمه، فكان يقول: حدثنا محمد بن أبي قيس لكلا يعرف"<sup>(١٠٣)</sup>. فلعل قول الدوري قبل أن يتحقق ابن معين من حاله.

**قلت: فالداعي لهذا الأمر عند هؤلاء جميعاً ما تم من تدليس في هذه الراوي، ذلك أن كلمة النقاد تكاد تتفق على أنه محمد بن سعيد المصلوب، وممن نص على ذلك علي بن المديني إذ قال: "محمد بن أبي قيس هو محمد بن سعيد، قتل في الزندقة وصلب، وكان مروان ابن معاوية يدلسه فيقول محمد بن أبي قيس حتى نهيته عنه"<sup>(١٠٤)</sup>. وقال أبو حاتم: "الناس يموهون في الرواية عنه فيقبلون اسمه حتى لا يفتن له، مروان بن معاوية يسميه محمد بن أبي قيس"<sup>(١٠٥)</sup>. وسار على**

ذلك: أبو زرعة<sup>(١٠٦)</sup> وابن أبي حاتم الرازي<sup>(١٠٧)</sup> والعقيلي<sup>(١٠٨)</sup> والخطيب<sup>(١٠٩)</sup> والحاكم<sup>(١١٠)</sup> وابن الجوزي<sup>(١١١)</sup> وابن الأثير<sup>(١١٢)</sup> وابن حجر في أكثر من مقام<sup>(١١٣)</sup>. فالتجهيل هنا ما كان لمحمد بن سعيد فهو معروف العين والحال جميعاً؛ لكنه إنما وقع لمحمد بن أبي قيس بسبب تدليس مروان له، خفي على بعض وعرفه الغالب.

**المثال الثاني: أبو هند الصديق:** ويمكن أن نتبين حاله من خلال الآتي:

أولاً: **اعتباره مجهولاً**، ووقع ذلك من: المزي<sup>(١١٤)</sup> والذهبي حيث قال: "عن نافع وعنه أبو خالد الدالاني مجهول"<sup>(١١٥)</sup>. وابن حجر بيد أنه قال: "أبو هند الصديق مجهول قيل اسمه إبراهيم بن ميمون الصائغ وإلا فهو مجهول"<sup>(١١٦)</sup>.

ثانياً: **خالفهم الخطيب البغدادي حين قال:** "قال لنا القاضي قال أبو علي الحافظ هو إبراهيم الصائغ يعني أبا هند وهذا القول صحيح بين ذلك أبو غسان مالك بن إسماعيل". قلت: ثم ذكر رواية أبي خالد الدالاني عن أبي هند؛ ليكشفني إثرها رواية أبي غسان لذات الحديث عن الدالاني يرويها عن إبراهيم الصائغ. مما يؤكد أن أبا هند إنما هو الصائغ. وقال الخطيب: "إبراهيم الصائغ مروزي وكنيته المشهورة أبو إسحاق ولا أعلمه كني بأبي هند إلا في هذا الحديث الذي ذكرناه. وأما تعريفه بالصديق فنرى أن الراوي نسبه إلى ذاك لما كان عليه من الصلاح والفضل والورع والزهد مع ما ختم له به من الشهادة فإن أبا مسلم صاحب الدولة قتله بمرور في الأمر بالمعروف"<sup>(١١٧)</sup>. وهذا ما ذهب إليه ابن ماكولا من أن أبا هند هو الصائغ<sup>(١١٨)</sup>. فإذا عرف أن الدالاني مدلس بما ذكره الكرايسي وابن حجر عنه في المدلسين<sup>(١١٩)</sup>. يتبين لنا أن الخطيب كشف عن وقوع تدليس شيوخ في تسمية الصائغ بأبي هند، مما أدى لجهالته عند بعض العلماء. ومما يذكر هنا أن المزي والذهبي ذكرا للصائغ ترجمة منفصلة وهذا دليل

ترسخ جهالة أبي هند عندهم. فالمجهول هنا ليس الصائغ إنما أبا هند<sup>(١٢٠)</sup>.

ثالثاً: **أوقع هذا التدليس ابن عدي في الوهم فيه؛** فبعد إخراج الحديث عن أبي هند في ترجمة الدالاني قال: "هكذا روى علي بن عبد العزيز وإبراهيم بن الحسين بن ديزيل بن هند الحديث عن إبراهيم عن عبد السلام عن يزيد عن أبي هند الصديق عن نافع عن ابن عمر فصحفاً في قولهما عن أبي هند الصديق، ولا أري التصحيف ممن وإنما هو إبراهيم الصائغ"<sup>(١٢١)</sup>.

قلت: ليس في الأمر تصحيف، ذلك أن التصحيف إنما يكون من وجه مقارب رسماً أو لفظاً، أما أن يصحف الاسم بالكنية فهذا ما لم أقف عليه<sup>(١٢٢)</sup>.

**المثال الثالث: أبو عبد الجليل:** ونقف عليه من خلال الآتي: أولاً: **جهله أبو حاتم الرازي**، قال ابنه: "أبو عبد الجليل روى عن عبدالله بن فروخ عن عائشة قالت: "يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله". سمعت أبي يقول ذلك. ويقول: هو مجهول"<sup>(١٢٣)</sup>. ذكر البخاري وابن حبان هذا الحديث في ترجمة أبي عبد الجليل من رواية هشيم عنه دون ذكر حال أبي عبد الجليل<sup>(١٢٤)</sup>.

ثانياً: **بين ابن معين أنه عبد الله بن ميسرة** دلّسه هشيم، قال: "وقد روى عنه وكيع وربما قال هشيم حدثنا أبو عبد الجليل وهو عبد الله بن ميسرة كان يدلسه بكنية أخرى لا أحفظها"<sup>(١٢٥)</sup>. وقال ابن عدي في ترجمة عبد الله بن ميسرة: "وهشيم يكنيه مرة بأبي إسحاق ومرة يكنيه أبا ليلي ومرة يكنيه أبا جرير ومرة يكنيه أبو عبد الجليل"<sup>(١٢٦)</sup>. وكذا قال ابن حبان فيه: "وهو الذي يروي عنه هشيم ويقول حدثنا أبو عبد الجليل وحدثنا أبو ليلي وحدثنا أبو إسحاق الكوفي"<sup>(١٢٧)</sup>.

ثالثاً: **عبد الله بن ميسرة ضعيف**، قال فيه أبو حاتم: "لين"، فلو كان على دراية بتدليس هشيم لأبي عبد الجليل لما حكم هناك بالجهالة وهنا بالين. وضعفه: أحمد وأبو زرعة وأبو داود والنسائي والدارقطني وابن حبان والحاكم أبو أحمد<sup>(١٢٨)</sup>. قلت: فتدليس هشيم له

أوقع أبا حاتم في تجهيله، فلا نستطيع القول أن أبا حاتم لا خبرة له بالرجال.

#### المثال الرابع: الحكم أبو خالد:

قال الذهبي: "الحكم أبو خالد عن الحسن، وعنه مروان ابن معاوية لا يعرف، وأظنه الحكم بن أبي خالد" (١٢٩). قال ابن معين: "كان مروان بن معاوية يغير الأسماء يعمي على الناس، كان يحدثنا عن الحكم بن أبي خالد، وهو الحكم بن ظهير، ويروى عن علي بن أبي الوليد وهو علي بن غراب" (١٣٠).

وقال: "كان مروان يروى عن الحكم بن ظهير يقول الحكم بن أبي ليلى" (١٣١). وهذا ما أكدته ابن عساكر قال: "وكان الفزاري يغالطهم وكان يحدث عن الحكم ابن ظهير فيقول الحكم بن أبي ليلى" (١٣٢).

**قلت: فمن تدليسات مروان في الحكم بن ظهير:**  
"الحكم أبو خالد" ويؤكد صواب ذلك أن الحسن من شيوخ الحكم بن ظهير، فقد ذكر البخاري له حديثاً عن الحسن عن جابر إذا دخل أهل الجنة الجنة (١٣٣).  
**والحكم بن ظهير** مجمع على تركه كما بينه الهيتمي وممن نص على ذلك بعبارة متفاوتة تجمع على الترك: أحمد وابن معين والبخاري وأبو زرعة وأبو حاتم وابن أبي شيبة وأبو داود وابن نمير وصالح جزرة والجوزجاني والنسائي والحاكم وابن حبان (١٣٤).

#### المثال الخامس: معاوية بن أبي العباس:

اختلف العلماء في تشخيصهم له:

**أولاً: اعتباره معاوية بن هشام القصار، وممن ذهب هذا المذهب:**

- **الحافظ أبو طالب والدارقطني**، قال الدارقطني: "قال لي أبو طالب أحمد بن نصر بن طالب الحافظ (١٣٥): معاوية ابن أبي العباس هو عندي معاوية بن هشام دلسه مروان الفزاري، وأسقط الثوري في أحاديثه كلها، فذكر من بعد الثوري. منها حديث علي بن ربيعة. {ومنها} (١٣٦) حديث

أسماء بن الحكم. ومنها حديث أيوب عن أبي قلابة عن أنس في العرنين. ومنها حديث ابن عقيل عن جابر يطلع عليكم رجل من أهل الجنة. ومنها حديث زياد بن إسماعيل عن محمد بن عباد ابن جعفر. وغير ذلك تفاسير ومقاطع عن منصور عن مجاهد وعن سالم الأقطس وعن إسماعيل بن أبي خالد وهذه الأحاديث عن معاوية ابن هشام عن الثوري" (١٣٧).

**ثم قال الدارقطني:** "وقول أبي طالب عندي أولى وأليق بمروان بن معاوية الفزاري أنه يروي أحاديث عن علي بن غراب فيقول حدثني علي بن أبي الوليد. ويروي عن الحكم بن ظهير فيقول حدثني الحكم بن أبي خالد. ويروي عن نظرائه في السن ومن دون سنه فيذكرهم بكنى آبائهم" (١٣٨). وذهب هذا المذهب الخطيب البغدادي في إيراد أقوالهم.

- **قال ابن الجوزي:** "معاوية بن هشام القصار وقيل هو معاوية بن أبي العباس روى ما ليس بسماعه فتركوه" (١٣٩). وقال ابن حجر: "يقال له معاوية بن أبي العباس صدوق له أوهام" (١٤٠).

**ثانياً: الرد على اعتباره معاوية بن هشام دون الكشف عنه:**

- **قال ابن نمير في معاوية بن أبي العباس:** "كان هذا جارا للثوري أخذ كتب الثوري فرواها عن شيوخه" (١٤١). وقال: "هذا جار للثوري كان يرى الناس ولزومهم للثوري فلما مات الثوري أخذ كتبه وجعل يرويها عن شيوخ الثوري فوقف الناس على ذلك فتركوه واقتضح نسأل الله العافية فقلت فمروان كان وقف على هذا فقال لو وقف عليه ما حدث عنه" (١٤٢).

- **قال الذهبي راداً على ابن الجوزي:** "ما ذكرته شيء فيه إلا أن أبا الفرج قال: قيل هو معاوية

قيل في حق ابن نمير فلا يمنع أن يعترضه ناقد في وزن الدارقطني.

**المثال السادس: محمد بن أبي زكريا:**

**جهله أبوحاتم** إذ قال: "مجهول" (١٤٧). وبين العقيلي (١٤٨) والخطيب (١٤٩) والذهبي (١٥٠) أنه محمد بن سعيد المصلوب، وذلك في عداد أسماء المصلوب (١٥١).

ومن التخليط نجد أن الذهبي أفرد له ترجمتين قال في الأولى: "محمد بن زكريا التميمي. ذكره ابن أبي حاتم مجهولاً. وقيل ابن أبي زكريا. روى عنه مروان بن معاوية الفزاري" (١٥٢). والحق أن الذي ذكر في الجرح والتعديل هو ابن أبي زكريا.

وأما الموضع الثاني فذكره ضمن جملة من الرواة قال: "محمد بن أبي زينب، ومحمد ابن زكريا، ومحمد بن أبي الحسن، ومحمد بن حسان، قال العقيلي: الكل واحد، وهو محمد ابن سعيد المصلوب" (١٥٣).

**المثال السابع: محمد بن حسان:** وهو الذي أخرج له أبوداود من رواية مروان عنه بسنده حديث أم عطية وكانت امرأة تَخْتِنُ بِالْمَدِينَةِ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تُنْهَكِي فَإِنَّ ذَلِكَ أَحْطَى لِلْمَرْأَةِ وَأَحَبُّ إِلَيَّ النَّبَلِ (١٥٤). أقوال العلماء فيه:

**أولاً: التجهيل:** وذهب هذا المذهب أبو داود وابن عدي والذهبي في أحد أقواله وابن حجر؛ وإليك تفصيل أقوالهم:

- قال أبو داود: "ومحمد بن حسان مَجْهُولٌ" (١٥٥).
- قال ابن عدي وقد أخرج له حديثين (١٥٦): "محمد بن حسان يروي عنه مروان الفزاري أحاديثه لا يوافق عليها". وقال: "وهذان الحديثان لمحمد بن حسان هذا وليس بمعروف ومروان الفزاري يروي عن مشيخ غير معروفين منهم هذا محمد بن حسان" (١٥٧).
- قال الذهبي: "محمد بن حسان عن عبد الملك بن عمير وعنه مروان بن معاوية لا يعرف" (١٥٨).
- وقال: "محمد بن حسان شيخ لمروان بن معاوية لا يدرى من هو، وقيل هو المصلوب" (١٥٩).

ابن أبي العباس روى ما ليس من سماعه فتركوه. قلت: هذا خطأ منك، ما تركه أحد" (١٤٣).

- **المعلمي اليماني:** والذي اعترض على قول أبي طالب باعتبار معاوية بن أبي العباس هو معاوية ابن هشام، واستند على قول ابن نمير في حق ابن أبي العباس، وهو مشهود له بمعرفة شيوخ الكوفيين، وما ناله من ثقة أحمد وابن معين له. ثم بين أن أحدا لم يذكر مروان الفزاري بتدليس التسوية ولم يوصف به. ثم بين عدم تخريجهم أحاديث ابن أبي العباس من طريق تدلل على أنه معاوية بن هشام (١٤٤).

**ثالثاً: تجهيل معاوية بن أبي العباس؛** وهذا ما ذهب إليه الهيثمي بقوله: "معاوية بن أبي العباس ولم أعرفه" (١٤٥).

**رابعاً: تخليطه بغيره.** وهذا ما ذكره الألباني على سبيل الاحتمال إذ قال: "معاوية بن أبي العباس، قال الهيثمي في "مجمع الزوائد": "ولم أعرفه". وتبعه المناوي في "الجامع الأزهر" قلت: ويحتمل عندي أنه معاوية بن أبي عياش الزرقى الأنصاري فتصحف على بعض الرواة (عياش) إلى (العباس). ويحتمل أن ذلك من تدليس مروان الفزاري، فإنه مع كونه ثقة حافظاً، فقد كان يدلس أسماء الشيوخ كما في "التقريب" وغيره" (١٤٦).

**والذي يرجحه الباحث ما ذهب إليه الدارقطني وذلك للاعتبارات الآتية:**

- لم يرو عنه سوى الفزاري المعروف بتدليس الشيوخ، وهذه أمانة قوية على التدليس.
- ما أثبتته الدارقطني من أن الأحاديث التي يروها ابن أبي العباس رواها معاوية بن هشام عن الثوري.
- وأما ما ذكره اليماني بالإجابة عنه من وجوه: فلم يرو عن ابن أبي العباس سوى مروان الفزاري، ثم إن الدارقطني بين أن هذه الأحاديث إنما هي أحاديث معاوية بن هشام وهو من هو في الحفظ والتثبت.
- ثم أخيراً يكفي في حق الفزاري شهادة الدارقطني عليه بتدليس التسوية ليثبت الأمر في حقه. أما ما

**المثال الثامن: أبو الحجاج المهري:** جهَّله الزيلعي في تعليقه على حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ وَالْمُكَاتَبُ شَيْئًا إِلَّا الطَّلَاقُ"؛ قال: "أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ عَنْ بَقِيَّةَ عَنْ أَبِي الْحَجَّاجِ الْمَهْرِيِّ"<sup>(١٦٨)</sup>. وَبَقِيَّةُ غَالِبُ شُيُوخِهِ مَجَاهِلٌ وَهَذَا مِنْهُمْ"<sup>(١٦٩)</sup>. والصواب أن أبا الحجاج المهري إنما هو رشدين بن سعد، قال أبو يوسف الرقي مبيناً ذلك: "إذا سمعت بقية يقول: حدثنا أبو الحجاج المهري فاعلم أنه رشدين ابن سعد"<sup>(١٧٠)</sup>. ورشدين هذا ضعفه أبو حاتم والنسائي وابن حبان، قال أبو حاتم: لا يحتج به<sup>(١٧١)</sup>. وقال الزيلعي فيه: "أكثر الناس ضعفاً"<sup>(١٧٢)</sup> وهذا يدل على أنه لم يعرف أن أبا الحجاج هي كنية رشدين، وذلك بسبب تدليس بقية له.

**المثال التاسع: نافع بن أبي نافع:** يعد هذا الراوي مثلاً مهماً في بيان أثر التدليس على جهالة عين الراوي من جهة، وأثره أيضاً في الخلط بين النقائ والضعفاء من الرواة. فقد اختلف في تشخيص حال هذا الراوي؛ والذي يمكن أن نلخصه من خلال تتبع آراء علماء الجرح والتعديل الآتي تفصيلها:

أولاً: عمل المزي<sup>(١٧٣)</sup>، والتي تلخصه في النقاط الآتية:

١. ذكره المزي في ترجمة: "نافع بن أبي نافع البزاز"، مبيناً أنه روى عن معقل بن يسار المزني وأبي هريرة. وروى عنه أبو العلاء خالد بن طهمان الخفاف وابن أبي ذئب.
٢. ذكر توثيق ابن معين له.
٣. أخرج له بسنده العالي حديثين هما: حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر". وحديث معقل بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من قال حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالسميع العليم....".
٤. ثم ختم بقوله: "وهذا جميع ما له عندهم والله أعلم".

- قال ابن حجر: "محمد بن حسان شيخ لمروان بن معاوية مجهول من السادسة، وقيل هو ابن سعيد المصلوب"<sup>(١٦٠)</sup>. وقال: "محمد بن حسان قيل هو ابن سعيد المصلوب شيخ لمروان ابن معاوية عن عبد الملك بن عمير مجهول"<sup>(١٦١)</sup>. قلت: فنجد أنه اعتمده التجهيل.

ثانياً: أنه محمد بن سعيد المصلوب، وممن ذهب هذا المذهب:

- البخاري، قال الترمذي: "سمعت محمد بن إسماعيل يقول: محمد القرشي هو محمد ابن سعيد الشامي، وهو ابن أبي قيس، وهو محمد بن حسان وقد ترك حديثه"<sup>(١٦٢)</sup>.
- أبو زرعة، قال: "محمد بن حسان ويقال محمد بن أبي قيس ويقال محمد الأردني والشامي وهو من أهل الأردن متروك الحديث"<sup>(١٦٣)</sup>.
- أبوحاتم، قال: "إن محمداً هذا صلب في الزندقة والناس يموهون في الرواية عنه فيقلبون اسمه حتى لا يظن له، مروان بن معاوية يسميه محمد ابن أبي قيس، وعبد السلام ابن حرب يقول محمد ابن حسان، ومنهم من يقول أبو عبد الله الشامي، ومنهم من يقول أبو عبد الرحمن الأردني"<sup>(١٦٤)</sup>.
- الخطيب البغدادي، قال في ذكر محمد بن سعيد المصلوب: "وهو محمد بن حسان الذي روى عنه عبد الرحيم بن سليمان ومروان بن معاوية". قلت: وذكر حديث أم عطية من رواية مروان عنه"<sup>(١٦٥)</sup>.
- قول الذهبي الآخر: "محمد بن أبي زينب، ومحمد بن زكريا، ومحمد ابن أبي الحسن، ومحمد بن حسان، قال العقيلي: الكل واحد، وهو محمد بن سعيد المصلوب"<sup>(١٦٦)</sup>.
- العظيم أبادي في تعليقه على قول أبي داود ومن أيده: "خالفهم الحافظ عبد الغني بن سعيد فقال هو محمد بن سعيد المصلوب على الزندقة أحد الضعفاء والمتروكين"<sup>(١٦٧)</sup>.

ثانياً: العراقي: والذي عارض فعل المزي السابق بقوله في حديث النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة لما زوجها علياً: "لقد زوجتكه وإنه لأول أصحابي سلماً وأكثرهم علماً وأعظمهم حلاًماً". وهذا منقطع. ورواه أحمد في مسنده من وجه آخر من رواية نافع ابن أبي نافع عن معقل بن يسار في أثناء حديث. قال عبد الله ابن أحمد وجدت في كتاب أبي بخط يده في هذا الحديث، قال: "أما ترضين أن زوجتك أقدم أمي سلماً" فذكره. ونافع ابن أبي نافع هذا مجهول قاله علي بن المديني. وجعله أبو حاتم نفيماً أبا داود أحد الهلكى. وأما المزي فجعله آخر ثقة تبعاً لصاحب الكمال والأول هو الصواب<sup>(١٧٤)</sup>. قلت: نجمل ما ورد في هذا النص بالآتي:

١. اعترض العراقي على المزي جعله نافعاً الذي يروي حديث معقل هو الثقة، وكشف أن الصواب إنما هو راو مجهول قاله ابن المديني.  
٢. كشف العراقي عن رأي لآبي حاتم كون نافعاً هذا إنما هو أبو داود أحد الهلكى.  
ثالثاً: عمل الذهبي: قال في الميزان: "نافع بن أبي نافع. عن معبد، لا يعرف. ويقال: هو أبو داود نافع أحد الهلكى. فأما: نافع بن أبي نافع البزار. عن أبي هريرة. وعنه ابن أبي ذئب، وخالد بن طهمان - فقال ابن معين: ثقة"<sup>(١٧٥)</sup>. ونجمل هذا القول بالآتي:

١. فرق بين الراويين مفرداً لكل ترجمة. غير أنه في البزار ذكر خالد بن طهمان من تلاميذه والحال معه ليس كذلك.  
٢. كشف أن نافعاً لا يعرف، وذكر على صيغة التمريض أنه نفيماً.  
٣. لكن العجيب أن الذهبي خلط بينهما في ترجمة خالد بن طهمان فقد أورد حديث خالد بن طهمان، عن نافع بن أبي نافع، عن معقل بن يسار، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من قال حين

يصبح - ثلاث مرات: أعوذ بالله السميع من الشيطان الرجيم، ثم قرأ الثلاث آيات من آخر الحشر وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي، وإن مات في ذلك اليوم مات شهيداً. ثم قال: "لم يحسنه الترمذي، وهو حديث غريب جداً، ونافع ثقة". قلت: ونافع هذا ليس البزار إنما هو نافع بن أبي نافع الذي دلّسه خالد ابن طهمان كما سيأتي من قول الذهبي نفسه.  
رابعاً: عمل ابن حجر العسقلاني: ونجمله بالآتي<sup>(١٧٦)</sup>

١. فرق بينهما مبيناً أن الذي وثقه ابن معين إنما هو الذي يروي عنه ابن أبي ذئب وهو يروي عن أبي هريرة، وذكر له حديث: "لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل".  
٢. بين أن العلماء وصفوه بالبزار، ولم يذكر البخاري وأبو حاتم وابن حبان راوياً له إلا ابن أبي ذئب.  
٣. ثم بين أن الذي يروي عن معقل بن يسار رجل آخر روى عنه أبو العلاء خالد بن طهمان، وقد كشف أبو حاتم أنه أبو داود نافع وهو ضعيف. وقد ذكر له عدة أحاديث.  
٤. كشف ابن حجر أن: "خالد بن طهمان الذي دلّس أبا داود كنيته فسماه بما لم يشتهر به وكناه فيه".  
٥. وختم ابن حجر ذلك بقوله: "فظهر من هذا أن نافع بن أبي نافع اثنان".

قلت: يعد كلام ابن حجر غاية في الدقة في تناول هذا الراوي، لا سيما كشفه المسبب لهذا الخلط وهو خالد ابن طهمان؛ فهو الذي دلّس أبا داود. لكننا نقف مع ابن حجر عند الآتي:

١. نسبة قول ابن المديني للراوي الثقة، وهذا لا يتفق مع قول العراقي، ولا واقع توثيق ابن معين للبزار. فالأولى ذكره في الراوي الثاني عن معقل.  
٢. خالف ابن حجر تحقيقه النفيس هذا في كتابه تعجيل المنفعة إذ يقول: "نافع بن أبي نافع عن معقل بن يسار وعنه أبو العلاء الخفاف قال في الإكمال لا



يعرف. قلت: هو اليزاز المترجم في التهذيب فحديثه في المسند في السياق وهو في السنن كذلك<sup>(١٧٧)</sup>. غير أننا نعلم تحقيقه في التهذيب.

#### خلاصة القول في نافع:

- أمام هذه الجملة من الحقائق نقف عند تدليس خالد بن طهمان لأبي داود وهو نفع بن الحارث الذي كذبه قتادة وقال يحيى فيه: ليس بشيء. وقال مرة: لم يكن ثقة. وقال النسائي والفلاس والدارقطني متروك. وقال أبو زرعة: لم يكن بشيء. قال ابن الجوزي: "نفع بن الحارث أبو داود الأعمى الكوفي ويقال له السبيعي لأنه مولاهم يروي عن أنس وقد دلّسه بعض الرواة فقال: "نافع بن أبي نافع". وقال ابن حجر: "وقرأت بخط الذهبي دلّسه بعض الرواة فقال نافع بن أبي نافع"<sup>(١٧٨)</sup>.

- نجد أن تدليس الشيوخ الذي قام به خالد بن طهمان أدى لأن يوصف نافع بن أبي نافع بالجهالة من ابن المديني كما سبق نقله عن العراقي، ومن الذهبي: "نافع بن أبي نافع عن معبد لا يعرف"<sup>(١٧٩)</sup>. وأدى إلى كل التخليط الحاصل في هذا الراوي؛ المؤدي إلى تناقض العلماء في أقوالهم.

#### • رابعاً: صور العلاقة بين تدليس الشيوخ والجهالة.

يقف الباحث من خلال البحث والتتبع لهذه المسألة على صور العلاقة بين تدليس الشيوخ والجهالة والتي تنظمها الحالات الآتية:

الصورة الأولى: التدليس بما لا يؤدي إلى جهالتهم. ومن الأمثلة على ذلك:

- عثمان بن عمير الكوفي: قال ابن الجوزي: "أبو اليقظان واسمه عثمان بن عمير الكوفي وهو المتهم به، قد كان قوم يدلسونه فكان الثوري يقول أبو اليقظان فحسب، وكان الأعمش يقول عثمان

ابن قيس، وكان ليث بن أبي سليم يقول عثمان بن أبي حميد، وكان إبراهيم ابن عثمان يقول عثمان ابن عمير الكوفي، وكان بعضهم يقول عثمان بن قيس الأعمى"<sup>(١٨٠)</sup>. وهو مجمع على ضعفه قال ابن عبد البر: "كلهم ضعفه". ضعفه: شعبة وأحمد وابن مهدي وترك حديثه ابن معين وابن نمير وأبو حاتم والدارقطني وأبو أحمد الحاكم وابن حبان وابن عدي وابن حجر<sup>(١٨١)</sup>.

- إبراهيم بن هراسة: فقد عرف العلماء من تدليس مروان الفزاري تدليسه إبراهيم ابن هراسة الشيباني الكوفي؛ فكان يقول: حدثنا أبو إسحاق بكنته لكي لا يعرف. وإبراهيم: تركه البخاري والنسائي<sup>(١٨٢)</sup>، وكذبه ابن معين. وقال: أبو داود ترك الناس حديثه<sup>(١٨٣)</sup>. وقد دلس بكنته رجل صدق هو سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق الشيباني<sup>(١٨٤)</sup> حتى لا يعرف لكن النقاد وقفوا على ذلك. وقد اتفق تدليس مروان الفزاري له مع تدليس علي بن الجعد؛ قال البخاري: "كان مروان الفزاري يقول حدثنا أبو إسحاق الشيباني بكنته لكي لا يعرف"<sup>(١٨٥)</sup>. وقال ابن حجر: "أبو إسحاق الشيباني هو إبراهيم بن هراسة كان مروان بن معاوية يدلسه لضعفه يوهم أنه الشيباني الصدوق"<sup>(١٨٦)</sup>. وقال ابن عدي: "وأبو إسحاق الشيباني هذا هو إبراهيم ابن هراسة كناه علي بن الجعد لضعفه لئلا يعرف"<sup>(١٨٧)</sup>.

الصورة الثانية: تدليس الرواة بما لا يتفطن له إلا الجهاذة: ومن الأمثلة عليه :

قال ابن المبارك: "أعياني بقية كان يحدثنا فيقول حدثنا أبو سعيد الوحاظي فإذا هو عبد القدوس"<sup>(١٨٨)</sup>. قال أبو زرعة: "قلت لابن نمير: شيخ يحدث عنه الحماني يقال له علي بن سويد؟ فقال: لم تظن من هذا؟ قلت: لا. قال: هذا معلى بن هلال جعل الحماني معلى علياً ونسبه إلى جده وهو معلى بن هلال بن سويد"<sup>(١٨٩)</sup>.

حديث ابن عمر قال: " لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه". رواه إسحق بن راهويه عن بقیة، قال: حدثني أبو وهب الأسدي قال حدثنا نافع. بين أبو حاتم علة هذا الحديث والذي اشتمل بدوره على نوعين من أنواع التدليس هما تدليس الشيوخ والتسوية، قال: "هذا الحديث له علة قل من يفهما. روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن إسحق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم. وعبيد الله بن عمرو وكنيته أبو وهب، وهو أسدي فكان بقیة بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو ونسبه إلى بني أسد لكيلا يظن به، حتى إذا ترك إسحق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدي به وكان بقیة من أفعل الناس لهذا"<sup>(١٩٠)</sup>. وقال العائلي: "وقد روى هذا الحديث محمد بن المسيب الأريغاني عن موسى بن سليمان عن بقیة عن عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع به فتبين به صحة قول أبي حاتم"<sup>(١٩١)</sup>. فلو كان ابن راهويه على دراية بأبي وهب لما انطلق عليه تدليس بقیة له. وهذا المثال من أغرب ما وجدته في التدليس فهو أكثرها إيهاما وأبعدها نجعا لولا نقد أبي حاتم له.

الصورة الثالثة: تدليس الرواة بما يؤدي إلى جهالة عينهم على أناس دون غيرهم. ومن أمثلة ذلكما سبق ذكره في تضاعيف هذا البحث، ومنها:

إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى؛ قال ابن الجوزي فيه: "كانوا يبهرجونه لأنه ليس بثقة، فكان ابن جريح يقول حدثنا إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء ويقول تارة حدثنا أبو الذئب. وكان يحيى ابن آدم يقول إبراهيم بن أبي يحيى المنني، وكان الواقدي يقول أبو إسحاق بن محمد وربما قال إسحاق بن إدريس، وكان مروان بن معاوية يقول عبد الوهاب المقرئ إلى غير ذلك"<sup>(١٩٢)</sup>. ومع هذا النص الذي كشف فيه ابن الجوزي عن كنى وأسمائه إبراهيم بن أبي يحيى نجد أن ابن عدي فاته ذلك في حديث ابن جريح عنه عن موسى بن وردان

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من مات مريضاً مات شهيداً ووقي فتاني القبر وغدي وريح عليه برزقه من الجنة". أخرجه من حديث ابن جريح مبينا رواياته التي عدد فيها ابن جريح لابن أبي يحيى أسماءه: فتارة يقول عن إبراهيم ابن محمد، وتارة عن إبراهيم بن أبي يحيى، وتارة عن إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، وتارة عن إبراهيم بن محمد بن أبي عاصم، وتارة عن إبراهيم بن أبي عاصم<sup>(١٩٣)</sup>. ولكن غاب عنه تكتيته لإبراهيم بأبي الذئب، وذلك لما انتقد رواية نواد بن علبه عن ابن جريح عن أبي الذئب به؛ قال: "وهذا هكذا يرويه نواد عن ابن جريح عن أبي الذئب عن أبي هريرة. وقد رواه عبد الرزاق وحجاج بن محمد وغيرهما عن ابن جريح عن إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء وهو إبراهيم بن أبي يحيى عن موسى بن وردان عن أبي هريرة، ولذواد بن علبه ما ذكرت من الحديث وليس بالكثير والأحاديث التي أنكرت عليه فيه في جملة ما ذكرته وكأن أحاديثه غرائب عن كل ما يرويه"<sup>(١٩٤)</sup>. فاعتباره هذا الحديث من جملة تلك المناكير الغرائب إنما جاء من تدليس ابن جريح. وهذا أوهم ابن حجر فأفرد لأبي الذئب ترجمة في اللسان دون أن يذكره صاحب الميزان. أيد فيها قول ابن عدي بعد نقله<sup>(١٩٥)</sup>، رغم نقله في التهذيب عن عبد الغني بن سعيد المصري قوله أن أبا الذئب هو إبراهيم بن أبي يحيى<sup>(١٩٦)</sup>، فقد غاب عنه حاله. وأكد ابن ماكولا أن أبا الذئب هو إبراهيم<sup>(١٩٧)</sup>. وممن وقع له الخطأ في ذلك صالح جزرة فقد جهل أبا الذئب، ورد ذلك عليه الخطيب بعد إيراده، وقال: "وهو أبو الذئب الذي يروي عنه ابن جريح حدثني محمد بن علي السوري، حدثنا عبد الغني بن سعيد الحافظ، قال: سمعت حمزة بن محمد يقول كان ابن جريح يحدث عن إبراهيم ابن أبي يحيى فيدلس اسمه فيقول حدثنا أبو الذئب"<sup>(١٩٨)</sup>. قلت وصالح جزرة إمام من الأمة قال الخطيب فيه: "كان

- ويوصي البحث طلبية العلم بالتوجه إلى الرواة الذين وصفوا بتدليس الشيوخ وكثر في شيوخهم من وصف الجهالة لإعادة النظر فيهم على ضوء طبيعة العلاقة بين تدليس الشيوخ والجهالة.

وأخيراً فإن علوم الحديث وحدة متكاملة تضافرت بالكلية لخدمة حديث النبي صلى الله عليه وسلم فلا بد من تكثيف الدراسات الرابطة بين أنواع علوم الحديث المختلفة، للوقوف على روابط تسهل على أهل العلم إدراكه على وجوهه السليمة، وعلى اعتباره وحدة متكاملة.

والحمد لله رب العالمين

#### الهوامش:

- (1) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥)، معجم المقياس في اللغة، تحقيق: شهاب الدين أبو عمر، لبنان بيروت، دار الفكر، ١٩٩٨م (٢ط)، ص ٣٦٣.
- (2) محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر- بيروت (١ط) ج ٦، ص ٨٦. "يتصرف".
- (3) أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، الشهير بابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، التكت على ابن الصلاح، لبنان بيروت، تحقيق: مسعود عبد الحميد السعدني ومحمد فارس، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م (١ط)، ص ٢٤٢.
- (4) محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، معرفة علوم الحديث، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي دار الأفاق، بيروت لبنان، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م (٤ط)، ص ١٦٤. قال فيه: "معرفة النوع السادس والعشرين: معرفة المدلسين".
- (5) أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، الكفاية في علم الرواية، لبنان بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م، ص ٣٥٥.
- (6) الخطيب، الكفاية، ص ٤٠٣ و ٢٢.
- (7) محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت: ٣٥٤هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق:

حافظا عارفا من أئمة الحديث وممن يرجع إليه في علم الآثار ومعرفة نقلة الأخبار رحل كثير ولقي المشايخ بالشام ومصر وخراسان وانتقل عن بغداد إلى بخارى فسكنها فحصل حديثه عند أهلها وحدث دهرًا طويلاً من حفظه ولم يكن معه كتاب استصحبه<sup>(١٩٩)</sup>. قلت: وهو ناقد كثر النقل عنه في كتب الجرح والتعديل، ومع ذلك خفي عليه هذه الكنية ولم يعرفها.

**الصورة الرابعة: وهي الصورة الافتراضية؛ وهي الصورة التي تفتح الباب واسعاً أمام احتمالية أن يكون أي شيخ مجهول لراو مدلس بتدليس شيوخ دلس اسمه أو كنيته، وفي حال ثبت تدليس راو من المجاهيل فإنه سرعان ما ينتقل إلى الصور السابقة. من هنا فإنه لا يوجد لهذه الصورة أمثلة، وسر وجودها، والسبب بقاء باب مفتوحاً على مصراعيه للبحث في كل مجهول روى عنه راو عرف واشتهر بتدليس الشيوخ، فقد كثر وصف بقية بذلك، قال الخطيب: "في حديثه مناكير إلا أن أكثرها عن المجاهيل"<sup>(٢٠٠)</sup>. فلا يأتي كثرة رواية عن المجاهيل هكذا عبثاً.**

#### الخاتمة:

الحمد لله على ما منّ وتفضل، والصلاة والسلام على خير من علم وعلم، أما بعد :

فقد آن لهذا البحث أن ينتهي بعد هذه الرحلة مع موضوع مهم من مواضيع علم المصطلح، فقد تناول طبيعة العلاقة بين تدليس الشيوخ والجهالة، وأجاب عن السؤال المفترض في البداية منتهياً إلى الآتي:

- أثر تدليس الشيوخ في الرواة وذلك بجهالة جملة منهم جهالة عين.
- تنوعت وسائل المدلسين في صناعة الأسماء والكنى والألقاب للرواة وعلى الأخص في غير ما عرف به الراوي المدلس.
- بذل علماء الحديث وأئمة النقد جهوداً طيبة في الوصول إلى هؤلاء الرواة الذين غُيرت أسماؤهم، مما يؤكد حفظ الله تعالى لسنة نبيه.

- (19) جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي (٩١١هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عرفان عبد القادر حسونة العطا، لبنان بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، ص ١٤٨.
- (20) محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، الموقظة، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، لبنان بيروت، ١٤١٢هـ (ط٢)، ص ٤٨.
- (21) إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي أبو الوفا الحلبي الطرابلسي (ت: ٨٨٤هـ)، التبيين لأسماء المدلسين، تحقيق: محمد إبراهيم داود الموصلي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م (ط١)، ص ٣٢.
- (22) سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشهير بابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، المقنع في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية الرياض، ١٤١٣هـ (ط١)، ج ١، ص ١٥٥.
- (23) طاهر الجزائري دمشقي (ت: ١٣٣٨هـ)، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، سورية حلب، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م (ط١)، ج ٢، ص ٥٦٧٥٦٨.
- (24) ظفر أحمد العشمان (ت: ١٣٩٤هـ)، قواعد في علوم الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب سورية، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م (ط٥)، ص ٤١.
- (25) نور الدين عتر، منهج النقد، دار الفكر، سورية - دمشق، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م (ط٣)، ص ٣٨٥.
- (26) يعقوب بن سفيان بن جوان أبو يوسف الفسوي (ت: ٢٧٧هـ)، المعرفة والتاريخ رواية عبد الله بن جعفر درستويه، تحقيق: أكرم ضياء العمري، العراق بغداد، رئاسة ديوان الأوقاف لإحياء التراث الإسلامي، مطبعة الإرشاد، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦، ج ٣، ص ٤٦.
- (27) ابن حبان، المجروحين، ج ٢، ص ٢٥٣.
- (28) أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، لبنان بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م (ط٢)، ج ٤، ص ١٥٧.
- (29) محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني (١١٨٢هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محي
- محمود إبراهيم زايد، لبنان بيروت، دار المعرفة، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، ج ١، ص ٩٠.
- (8) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص ١٠٧.
- (9) ابن حجر، النكت، ص ٢٤٣.
- (10) أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، تحقيق: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، لبنان بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م (ط١)، ج ٣، ص ٥٧٣.
- (11) أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: أحمد شاغف الباكستاني، السعودية الرياض، دار العاصمة، ١٤١٦هـ (ط١)، ص ٨٤٧.
- (12) عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، لبنان بيروت، ١٤٠٦هـ (ط١)، ج ٣، ص ٦٥.
- (13) إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي أبو الوفا الحلبي الطرابلسي (ت: ٨٨٤هـ)، الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، لبنان بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م (ط١)، ج ١، ص ٢٣١.
- (14) أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ج ١٣، ص ١٥٠.
- (15) ابن حبان، المجروحين، ج ١، ص ٩٠، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٥٣، وله: التقريب، ص ٩٣٢.
- (16) ابن حبان، المجروحين، ج ٢، ص ١٧٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٢٠١.
- (17) عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، الشهير بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، بيروت - لبنان، دار الفكر المعاصر، دمشق - سورية، دار الفكر، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ٤٧.
- (18) عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تحقيق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، لبنان بيروت، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م (ط١)، ص ٩٦.

- الدين عبد الحميد، السعودية المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ج ١، ص ٣٦٧-٣٦٨.
- (30) أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، **موضح أوهام الجمع والتفريق**، تحقيق: المعمل اليمني، دائرة المعارف العثمانية حيدر أباد الهند، ١٩٥٩م، ج ١، ص ٣٦٦-٣٦٧.
- (31) عماد الدين إسماعيل بن شهاب الدين عمر دمشقي الشهير بابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، **اختصار علوم الحديث**، تحقيق: أحمد محمد شاكر باسم: **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، مكتبة دار التراث، مصر القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٤٧.
- (32) ابن كثير، **اختصار علوم الحديث**، ص ١٧١.
- (33) أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، **طبقات المدلسين**، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، الأردن عمان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ١٧.
- (34) محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت: ٧٣٣هـ)، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، سورية دمشق، دار الفكر، ١٤٠٦هـ (٢ط)، ص ٧٣.
- (35) زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الشافعي (ت: ٩٢٥هـ)، **فتح الباقي على ألفية العراقي**، تحقيق: محمد بن الحسين العراقي، دار الكتب العلمية، لبنان بيروت، ١٣٥٤هـ، ج ١، ص ١٨٧.
- (36) علي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت: ١٠١٤هـ)، **شرح شرح النخبة في مصطلحات أهل الأثر**، تحقيق: محمد نزار تميم وهيتم نزار تميم، دار الأرقم، لبنان بيروت، ص ٤٢١.
- (37) حسن محمد الأهل، **مصطلح الحديث ورجاله**، مكتبة الجبل، صنعاء، ١٤١٠م (٢ط)، ص ١٣٢.
- (38) انظر ذلك: الخطيب، **الكفاية**، ص ٤٠٣-٤٠٤. وانظر كذلك: ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص ٧٦. خليل بن كيكلاي بن عبد الله العلائي (ت: ٧٦١)، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، لبنان بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٧-١٩٨٦ (٢ط)، ص ١٠٤. ابن حجر، **طبقات المدلسين**،
- ص ١٧. ابن جماعة، **المنهل**، ص ٧٣. الجزائري، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، ج ٢، ص ٥٦٧-٥٦٨.
- الصنعاني، **توضيح الأفكار**، ج ١، ص ٣٧١-٣٧٥.
- (39) أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني (ت: ٢٤٠هـ)، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرياض، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م (١ط)، ج ١، ص ٥٤٨.
- (40) الخطيب، **الكفاية**، ص ٤٠٤.
- (41) ابن حبان، **المجروحين**، ج ١، ص ١٩٢.
- (42) الخطيب، **موضح أوهام الجمع والتفريق**، ج ٢، ص ٤٢٦-٤٢٥.
- (43) بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، السعودية الرياض، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م (١ط) ج ٢، ص ٧٩.
- (44) محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري الشهير بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ)، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، لبنان بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ٢١.
- (45) ابن حجر، **النكت**، ص ٢٦١.
- (46) ابن حبان، **المجروحين**، ج ٢، ص ٢٦٢.
- (47) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (ت: ٢٦١هـ)، **الصحيح** وبهامشه شرح النووي، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، لبنان بيروت، دار الكتب العلمية، ج ١، ص ١٢.
- الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج ٧، ص ١٢٤.
- (48) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ٤، ص ٥٣.
- (49) الخطيب، **الكفاية**، ص ٤٠٦.
- (50) انظر المصدر السابق فقد ذكر طائفة منهم: ص ٤٠٧-٤٠٨.
- (51) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ٣، ص ٥٧٣.
- (52) انظر اسمه: يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزني (ت: ٧٤٤هـ)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد، مؤسسة الرسالة، لبنان بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م (٦ط)، ج ٢، ص ١٦٧.
- (53) عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد

- (75) أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت: ٢٩٢هـ)، البحر الزخار ، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله مؤسسة علوم القرآن ، مكتبة العلوم والحكم ، بيروت ، المدينة ، ١٤٠٩هـ (ط١)، ج١، ص١٠٩.
- (76) انظر: الخطيب، الكفاية، ص١١١. الزركشي، النكت، ج٣، ص٣٨٤، اللكنوي، الرفع والتكميل ، ص٢٥٢.
- (77) اللكنوي، الرفع والتكميل، ص٢٥١. وسياق الكلام: " قال ابن عبد البر في الاستذكار شرح الموطأ في باب ترك الوضوء مما مسته النار".
- (78) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي(ت: ٤٦٣هـ)، الاستذكار لمذاهب أئمة الأمصار وفيما تضمنه الموطأ من المعاني والآثار، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م (ط١)، ج١، ص١٨٠.
- (79) الزركشي، النكت، ج٣، ص٣٨٤. وأبو العباس هو: يحيى بن عبد الرحمن بن عسى بن عبد الرحمن، المعروف بابن الحاج المجريطي، قال الذهبي: "وكان مودودا في رجالها وذوي النباهة مع الجزالة والعدالة والإيثار للحق والصدع به، أقرأ القرآن وأسمع الحديث". توفي في سنة تسع عشرة وخمسمائة. انظر ترجمته: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: د. عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت/لبنان، ١٤٠٧هـ (ط١)، ج٩، ص٢٨٥.
- (80) الخطيب، الكفاية، ص٤٠٨.
- (81) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١٩٢.
- (82) الخطيب، الكفاية، ص٤٠٩.
- (83) نقله عنه: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي(ت: ٨٠٦هـ)، التقيد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، لبنان بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م (ط٤)، ص١٠٠.
- الرحمن يحيى المعلمي اليماني، الهندحيدر آباد، مطبعة دائرة المعارف العثمانية(ط١)، ج٢، ص١٢٨.
- (54) ابن حجر، لسان الميزان، ج٣، ص٣٥٦.
- (55) الخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق، ج١، ص٣٦٦٣٦٧.
- (56) عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي(ت: ٣٢٧هـ)، علل الحديث، تحقيق: محب الدين الخطيب، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ج٢، ص١٥٤.
- (57) الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق، ج٢، ص٤٠٧.
- (58) المزي، تهذيب الكمال، ج١٦، ص١٩٦.
- (59) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج٣، ص١٦٥.
- (60) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١٠، ص٤١٩.
- (61) أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، ج٢، ص٣٦٦. الخطيب، الكفاية، ص٤٠٥.
- (62) الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق، ج٢، ص٤.
- (63) ابن معين ، التاريخ(رواية الدوري)، ج٣، ص٤٨٧.
- (64) قلت: وهو الجد الأعلى لصالح جزرة قال الخطيب: "صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب بن حسان بن المنذر بن عمار أبي الأشرس الأسدي مولى أسد بن خزيمه". انظر: الخطيب، تاريخ بغداد، ج٩، ص٣٢٢.
- (65) ابن الصلاح، المقدمة، ص١٩٣١٩٤.
- (66) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص٩٠.
- (67) ابن الصلاح، المقدمة، ص١١١١١٢.
- (68) الخطيب، الكفاية، ص١١١.
- (69) ابن الصلاح، المقدمة، ص١٩٠.
- (70) ابن حجر، نخبه الفكر، ص١٩.
- (71) اللكنوي، الرفع والتكميل، ص٢٥٢.
- (72) الصنعاني، توضيح الأفكار، ج٢، ص١٨٥١٨٦ "بتصرف".
- (73) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني البغدادي (ت: ٣٨٥هـ)، سنن الدارقطني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يمانى المدني، دار المعرفة، بيروت/لبنان، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، ج٣، ص١٧٣.
- (74) الخطيب، الكفاية، ص١١١.



- (84) يحيى بن شرف بن مري النووي (ت: ٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، لبنان بيروت، ١٣٩٢هـ (ط٢)، ج ١، ص ١١٦ ١١٧.
- (85) ابن دقيق العيد، الاقتراح، ص ٢١.
- (86) الذهبي، الموقظة، ص ٥٠.
- (87) العراقي، فتح المغي، ص ٩٧.
- (88) الزركشي، النكت، ج ٢، ص ٢٩٦.
- (89) الصنعاني، توضيح الأفكار، ج ١، ص ٣٦٧ ٣٦٨.
- (90) ابن حجر، النكت، ص ٢٥٠.
- (91) ابن حجر، النكت، ص ٢٥١.
- (92) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج ٣، ص ٤٥.
- (93) الخطيب، الكفاية، ص ٤٠٥.
- (94) أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، نزهة النظر شرح نخبة الفكر، تحقيق: صلاح عويضة، لبنان بيروت، دار الكتب العلمية، ص ٧٨.
- (95) النووي، شرح صحيح مسلم، ج ١، ص ١١٦ ١١٧.
- (96) نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لبنان بيروت، دار الفكر، ١٤١٢ هـ، ج ٣، ص ٣٤٤.
- (97) الهيثمي، مجمع الزوائد، ج ٥، ص ٤٤٨.
- (98) سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم (ت: ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٥م (ط٢)، ج ٧، ص ٢٨٨. وله: مسند الشاميين، تحقيق: حمدي السلفي، لبنان بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م (ط١)، ج ٣، ص ٢٧١.
- (99) قال هامش التحقيق: "محمد بن أبي قيس هو محمد بن سعيد المصلوب الكذاب". انظر: الطبراني، المعجم الكبير حاشية التحقيق، ج ٢٢، ص ٣٧٤.
- (100) محمد ناصر الدين الألباني، ظلال الجنة في تخرين السنة لابن أبي عاصم، لبنان بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤١٣ هـ ١٩٩٣م (ط٣)، ج ٢، ص ٢٦٢.
- (101) بدر الدين عبد الرحيم بن محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٦٤هـ)، عمدة القاري، تحقيق: مجموعة من العلماء، إدارة الطباعة المنيرية، لبنان بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج ١٠، ص ٢٦٩.
- (102) يحيى بن معين أبو زكريا (ت: ٢٣٣هـ)، التاريخ برواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، السعودية مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م (ط١)، ج ٤، ص ٤٢٧.
- (103) الخطيب، تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ١٥٠.
- (104) عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: سهيل زكار ويحيى مختار غزاوي، لبنان بيروت، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨م (ط٣)، ج ٦، ص ١٤٠.
- (105) عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، سؤالات البرذعي، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، دار ابن القيم، السعودية المدينة المنورة، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩م (ط٢)، ج ٢، ص ٧٢٥.
- (106) أبو زرعة، سؤالات البرذعي، ج ٢، ص ٧٢٥.
- (107) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٧٢.
- (108) محمد بن عمر بن موسى بن حماد العقيلي (ت: ٣٢٢هـ)، الضعفاء، تحقيق: حمدي السلفي، السعودية الرياض، دار الصميعة، ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠م (ط١)، ج ٤، ص ٧١.
- (109) الخطيب البغدادي، موضح أوامم الجمع والتفريق، ج ٢، ص ٣٩٧.
- (110) محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، المدخل إلى الصحيح، تحقيق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة، لبنان بيروت، ١٤٠٤ هـ (ط١)، ج ١، ص ١٩٣.
- (111) عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، الموضوعات، تحقيق: محمود القيسية، الإمارات أبو ظبي، مؤسسة النداء، ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٣م (ط٣)، ج ٢، ص ٣٥٥.
- (112) عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير الجزري (ت: ٦٣٠هـ)، أسد الغابة، مطبعة دار الشعب، ج ١، ص ١٢٣٨.
- (113) ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، لبنان بيروت، دار الكتب العلمية،

- الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق، ج ٢، ص ٢١٥.
- (126) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٤، ص ١٧١.
- (127) ابن حبان، المجروحين، ج ٢، ص ٣٢. وله: الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، لبنان بيروت، دار الفكر، ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م (ط ١)، ج ٧، ص ٦٦٥.
- (128) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٥، ص ١٧٨. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٦، ص ٤٤.
- (129) الذهبي، الميزان، ج ١، ص ٥٨٣، ابن حجر، لسان الميزان، ج ٢، ص ٣٤١.
- (130) ابن حبان، المجروحين، ج ١، ص ٩٠، ابن حجر، التهذيب، ج ٤، ص ٥٣. وله: التقريب، ص ٩٣٢.
- (131) ابن معين، التاريخ برواية الدوري، ج ٣، ص ٥٣٣.
- (132) علي بن الحسن الشافعي المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١ هـ)، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: محب الدين العمري، لبنان بيروت، دار الفكر، ١٩٩٥ م، ج ٥٧، ص ٣٥٦.
- (133) محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦ هـ)، التاريخ الكبير، تحقيق: المعلمي اليماني وآخرون، لبنان بيروت، دار الفكر، ج ٢، ص ٣٤٥.
- (134) محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦ هـ)، التاريخ الصغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، مصر القاهرة، دار الوعي ومكتبة دار التراث، ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م (ط ١)، ج ٢، ص ٢١٤. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ١١٨. ابن حبان، المجروحين، ج ١، ص ٢٥٠. المزي، تهذيب الكمال، ج ٧، ص ٩٩١٠٣. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٤٦٤. وله: التقريب، ص ٢٦٢.
- (135) قال الذهبي: الحافظ الإمام الثبوت أحمد بن نصر بن طالب البغدادي. وقال الدارقطني: الحافظ أستاذي. وقال الخطيب: كان ثقة ثبتاً. انظر ترجمته: محمد ابن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ)، تذكرة الحفاظ، تحقيق: زكريا عميرات، لبنان بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م (ط ١)، ج ٣، ص ٣٦ "بتصرف".
- ١٥١٤١٥ م (ط ١)، ج ٧، ص ٢٩٣. وله: لسان الميزان، ج ٥، ص ٣٤٩.
- (114) المزي، تهذيب الكمال، ج ٣٤، ص ٣٨١.
- (115) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، السعودية - جدة، دار القبله للثقافة الإسلامية، ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م (ط ١)، ج ٢، ص ٤٦٩. وله: ميزان الاعتدال، تحقيق: علي البجاوي، لبنان بيروت، دار الفكر، ج ٤، ص ٥٨٣.
- (116) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٢١٨، وله: لسان الميزان، ج ٧، ص ١١٨.
- (117) الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق، ج ١، ص ٣٧١٣٧٥.
- (118) علي بن هبة الله بن أبي نصر بن مأكولا (ت: ٤٨٧ هـ)، الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأسباب، لبنان بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١ هـ (ط ١)، ج ٥، ص ١٧٦.
- (119) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٥١٧، وله: طبقات المدلسين، ص ٤٨.
- (120) المزي، تهذيب الكمال، ج ٢، ص ٢٢٣، الذهبي، الميزان، ج ١، ص ٦٩.
- (121) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٧، ص ٢٧٧.
- (122) لمزيد اطلاع في التصحيف انظر: التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته، تأليف: أسطوري جمال، السعودية الرياض، دار طيبة، ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م (ط ٢).
- (123) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٩، ص ٤٠٦. وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام، انظر: القاسم بن سلام أبو عبيد الأزدي أبو عبيد البغدادي (ت: ٢٢٤ هـ)، فضائل القرآن، تحقيق: وهي سليمان غاوي، لبنان بيروت، ١٤١١ هـ ١٩٩١ م (ط ١)، ص ٩٢.
- (124) البخاري، الكنى في ذيل التاريخ، ص ٥٣.
- (125) ابن معين، التاريخ برواية الدوري، ج ٣، ص ٢٦٤. وكرره: ج ٣، ص ٢٨٧ و ٣٣٦، وانظر كذلك:

- (136) {ومنها}: هذه العبارة سقطت من الأصل والمعنى لا يستقيم بدونها لأجل ذلك تم إضافتها.
- (137) الخطيب، **موضح أوهام الجمع والتفريق**، ج ٢، ص ٤٢٥٤٢٦. ومن أحاديثه التي وقفت عليها: "كانت اليهود تقول إذا جامع الرجل امرأته من ورائها في فرجها... الحديث". أخرجه: الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم (ت: ٣٦٠هـ)، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق عوض وعبد المحسن الحسيني، مصر القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٥هـ، ج ١، ص ١٧٩. وحديث "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله قال هم من عكل". الخطيب، **الموضح**، ج ٢، ص ٤٩٠. وحديث "ما من عبد يذنب ذنباً ويصلي ركعتين ثم يستغفر منه إلا غفر له". أخرجه: ابن عدي، **الكامل**، ج ١، ص ٤٣٠. الطبراني، **المعجم الأوسط**، ج ١، ص ١٨٥. عمر بن أحمد الواعظ (ت: ٣٨٥هـ)، **تاريخ أسماء الثقات**، تحقيق: صبحي السامرائي، الكويت، الدار السلفية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م (ط ١)، ص ٢٦٨. وحديث "عرض علي ما هو مفتوح لأمتي بعدي". أخرجه: الطبراني، **المعجم الأوسط**، ج ١، ص ١٧٩.
- (138) الخطيب، **موضح أوهام الجمع والتفريق**، ج ٢، ص ٤٢٥٤٢٦.
- (139) ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، ج ٣، ص ١٢٨.
- (140) ابن حجر، **التقريب**، ص ٩٥٦.
- (141) أبو زرعة الرازي، **سؤالات البرذعي**، ج ٢، ص ٣٦٥.
- (142) الخطيب، **موضح أوهام الجمع والتفريق**، ج ٢، ص ٤٢٥.
- (143) الذهبي، **الميزان**، ج ٤، ص ١٣٨.
- (144) انظر هامش تحقيقه على **موضح أوهام الجمع والتفريق**، ج ٢، ص ٤٢٦.
- (145) الهيثمي، **مجمع الزوائد**، ج ٧، ص ٢٩٣.
- (146) محمد ناصر الدين الألباني، **السلسلة الصحيحة**، السعودية الرياض، دار المعارف، ج ٦، ص ٦٨٧.
- (147) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج ٧، ص ٢٦١.
- (148) العقيلي، **الضعفاء**، ج ٤، ص ٧١.
- (149) الخطيب، **موضح أوهام الجمع والتفريق**، ج ٢، ص ٣٤٧.
- (150) الذهبي، **الميزان**، ج ٣، ص ٥٦١.
- (151) وقفت له على أربعة أحاديث كلها من رواية مروان الفزاري عنه وهي: حديث الشطرنج. أخرجه: الخطيب، **موضح أوهام الجمع والتفريق**، ج ٢، ص ٣٤٧. وابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج ٤٣، ص ٤٦١ ٤٦٢. وحديث "إذا رفع الرجل بناءه فوق سبع أذرع نودي: يا فاسق الفاسقين إلى أين؟". أخرجه: عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ)، **قصر الأمل**، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، لبنان بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م (ط ١)، ص ١٦٥. وهو الذي ذكره البخاري وابن أبي حاتم في ترجمته. انظر: البخاري، **التاريخ الكبير**، ج ١، ص ٨٧. ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج ٧، ص ٢٦١. وحديث القبة من لبن. أخرجه: أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، **شعب الإيمان**، تحقيق: محمد بسيوني زغلول، لبنان دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ (ط ١)، ج ٧، ص ٣٩٠. وحديث الحسن قال: "أنه انطلق يوم جمعة يمشي في طش ومطر". أخرجه: إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت: ٢٨٥هـ)، **غريب الحديث**، تحقيق: سليمان إبراهيم محمد العايد، السعودية مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ (ط ١)، ج ٣، ص ١١٥٩.
- (152) الذهبي، **الميزان**، ج ٣، ص ٥٥٠.
- (153) الذهبي، **الميزان**، ج ٣، ص ٥٥٤.
- (154) أخرجه: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، **السنن**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، لبنان بيروت، دار الفكر، ج ٢، ص ٧٩٠. والبيهقي، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، السعودية مكة المكرمة، دار الباز، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، ج ٨، ص ٣٢٤. وله: **شعب الإيمان**، ج ٦، ص ٣٩٦. وابن عدي، **الكامل**، ج ٦، ص ٢١٧.
- (155) أبو داود، **السنن**، ج ٢، ص ٧٩٠.

- (156) هما: حديث عائشة في قضاء النبي حاجته. ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٦، ص ٢١٧. وحديث ابن عباس أنه قرأ: (والشمس تجري لا مستقر لها). أخرجه: حفص بن عمر بن عبد العزيز (ت: ٢٤٥هـ)، قراءات النبي، تحقيق: حكمت بشير ياسين، السعودية الرياض، مكتبة الدار، ١٩٨٨م (ط ١)، ص ٩٢.
- (157) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٦، ص ٢١٧.
- (158) الذهبي، الكاشف، ج ٢، ص ١٦٤.
- (159) الذهبي، الميزان، ج ٣، ص ٥١١.
- (160) ابن حجر، التقريب، ص ٨٣٦.
- (161) ابن حجر، لسان الميزان، ج ٧، ص ٣٥٤.
- (162) محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، السنن، تحقيق: أحمد شاكر، لبنان بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٥٦هـ ١٩٣٧م (ط ١)، ج ٥، ص ٥٥٢.
- (163) أبو زرعة الرازي، سؤالات البرذعي، ج ٢، ص ٧٢٥.
- (164) أبو زرعة الرازي، سؤالات البرذعي، ج ٢، ص ٧٢٦.
- (165) الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق، ج ٢، ص ٣٩٧ ٣٩٨.
- (166) الذهبي، الميزان، ج ٣، ص ٥٥٤.
- (167) محمد شمس الحق العظيم أبادي أبو الطيب، عون المعبود شرح سنن أبي داود، لبنان بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ (ط ٢)، ج ١٤، ص ١٢٦.
- (168) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني البغدادي (ت: ٣٨٥هـ)، السنن، تحقيق: السيد عبد الله، لبنان بيروت، دار المعرفة، ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م، ج ٤، ص ٣٧.
- (169) الزيلعي عبدالله بن يوسف أبو محمد الحنفي (ت: ٧٢٦هـ)، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد يوسف البنوري، مصر القاهرة، دار الحديث، ١٣٥٧هـ، ج ٤، ص ٢١٠.
- (170) ابن عدي، الكامل، ج ٣، ص ١٤٩. الذهبي، الميزان، ج ٢، ص ٤٩.
- (171) البخاري، التاريخ الكبير، ج ٣، ص ٣٣٧، ابن عدي، الكامل، ج ٣، ص ١٤٩١٥. العقيلي، الضعفاء، ج ٣، ص ١٢٠. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٦٠٨. وله: التقريب التهذيب، ص ٣٢٦.
- (172) الزيلعي، نصب الراية، ج ١، ص ١٥٦. ج ١، ص ١٧٦.
- (173) المزني، تهذيب الكمال، ج ٢٩، ص ٢٩٣٢٩٥.
- (174) العراقي، التقييد والإيضاح، ص ٢٩٤.
- (175) الذهبي، الميزان، ج ٣، ص ٢٤٢.
- (176) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري)، ج ٣، ص ١٩٠، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٨، ص ٤٥٣، ابن حبان، الثقات، ج ٥، ص ٤٦٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٣٦٦.
- (177) أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي، بيروت (ط ١)، ج ١، ص ٤٢٠.
- (178) البخاري، التاريخ الكبير، ج ٨، ص ١١٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٨، ص ٤٨٩، ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٧، ص ٥٩. ابن حبان، المجروحين، ج ٣، ص ٥٥، العقيلي، الضعفاء، ج ٤، ص ٣٠٦، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج ٣، ص ١٦٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٤١٩.
- (179) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٣٦٦.
- (180) عبد الرحمن بن علي بن محمد الشهير بابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، اللعل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: خليل الميس، لبنان بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ (ط ١)، ج ٢، ص ٨٨٧. وفصل رواية هؤلاء عنه: الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق، ج ٢، ص ٢٩٢٢٩٧.
- (181) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ٧٥.
- (182) الذهبي، الميزان، ج ١، ص ٧١.
- (183) العقيلي، الضعفاء، ج ١، ص ٦٩. ابن عدي، الكامل، ج ١، ص ٢٤٤.
- (184) وهو مجمع على توثيقه انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٩٧.
- (185) البخاري، التاريخ الصغير، ج ٢، ص ٢٧٩.
- (186) ابن حجر، لسان الميزان، ج ٧، ص ٨.
- (187) ابن عدي، الكامل، ج ١، ص ٢٤٤.
- (188) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج ٣، ص ٤٥.

- (189) أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، ج ٢، ص ٣٦٦، الخطيب، الكفاية، ص ٤٠٥.
- (190) ابن أبي حاتم الرازي، علل الحديث، ج ١، ص ١٥٤.
- (191) العلائي، جامع التحصيل، ص ١٠٣.
- (192) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج ١، ص ٥١.
- (193) انظر هذه الروايات في ترجمته لإبراهيم بن أبي يحيى: ابن عدي، الكامل، ج ١، ص ٢١٧.
- (194) ابن عدي، الكامل، ج ٣، ص ١٢٣.
- (195) ابن حجر، لسان الميزان، ج ٧، ص ٤٦.
- (196) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٨٣ ٨٥.
- (197) ابن ماكولا، الإكمال، ج ٧، ص ٢٤٤.
- (198) الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق، ج ١، ص ٣٦٦٣٦٧.
- (199) الخطيب، تاريخ بغداد، ج ٩، ص ٣٢٢.
- (200) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٢٤١.